THE LONDON SCHOOL OF ECONOMICS AND POLITICAL SCIENCE
LEGITIMACY & CITIZENSHIP in the Arab world
Research at LSE
CONFLICT RESEARCH PROGRAMME
Research at LSE

الحركات السياسية والمدنية الكُردية في سوريا وإشكالية التمثيل

د. محمد حسن

كانون الأول 2020

برنامج الشرعية والمواطنة في العالم العربي

This publication was made possible by a grant from Carnegie Corporation of New York. The statements made and views expressed are solely the responsibility of the author.

صورة الغلاف: مجموعة من الكُرد السوريين أثناء احتفالات نوروز لعام 2007 في عفرين، موقع تيريج عفرين www.tirejafrin.com

الآراء المعبر عنها في هذا البحث هي آراء المؤلفين ولا تمثل بالضرورة آراء كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية (LSE).
يصرح باستنساخ مقتبسات من هذا البحث مجاناً ومن دون إذن كتابي، شريطة الإشارة إلى المصدر الأصلي مع ذكر العنوان الكامل للبحث وتاريخ نشره وأسماء المؤلفين البحث وذكر الLSE وبرنامج المواطنة والشرعية في العالم العربي وبرنامج بحوث النزاعات.

للتواصل والاستفسار: Id.Syria@lse.ac.uk

All rights reserved

حقوق الطبع والنشر © LSE 2020.
جميع الحقوق محفوظة

حول برنامج الشرعية والمواطنة في العالم العربي

"**برنامج الشرعية والمواطنة في العالم العربي**" هو أحد البرامج البحثية التابعة لوحدة أبحاث الصراع والمجتمع المدني في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية **LSE**. ينظر البرنامج في الفجوة في مفهوم الشرعية بين المحلي والخارجي في العالم العربي. فمنظور المواطنين المحليين لما هو شرعي يتصف بموضوعية مستمدة من تجربتهم العملية ومن ثقافتهم؛ فيما يحمل صناع القرار الخارجيين غالباً مفهوم إجرائي عن الشرعية منفصل عن مفهومها المحلي وينتج عنه مسارات وإجراءات يراها المجتمع المحلي بعيدة عنه. كما يبحث البرنامج في كيفية العمل على تأجيج الهويات الإقصائية مثل الهويات الطائفية والقومية، عمداً من قبل النخب الحاكمة وبعض الجهات الخارجية وإقحامها في الخطاب العام والدساتير والقوانين كوسيلة لتجاهل المطالب الديمقراطية وحرف مسارها وإعاقة احتمالات بناء الشرعية.

وتُعدّ التجربة السورية محور المشروع، إلا أن ذلك لا يحول دون إجراء تحليل مقارن لاستخلاص الدروس ذات الصلة المستفادة من لبنان والعراق، حيث كانت اتفاقيات تقاسم السلطة القائمة على أساس اثني وطائفي أساس عمليات بناء السلام وكتابة الدستور.

يقوم على البرنامج فريق عمل من الخبراء والباحثين، وتديره د. ريم تركماني.
للمزيد من المعلومات يمكن زيارة موقع المشروع: http://dustoor.org/

حول برنامج بحوث النزاعات

يهدف "**برنامج بحوث النزاعات**" إلى فهم الأسباب وراء صعوبة إنهاء العنف المعاصر، وتحليل الاقتصاد السياسي المرتبط بالعنف، وذلك بهدف الإغناء المعرفي لعملية وضع السياسات. ويسعى البرنامج لتركيز أبحاثه حول العراق وسوريا وجنوب السودان والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

يركز برنامج بحوث النزاعات في سوريا على خمسة عدة بحث مترابطة هي: وظيفة السلطة وشرعيتها، وسياسات الهوية، والدوافع الاقتصادية للنزاعات، والمدنية. وتُعدّ التجربة السورية محور المشروع، إلا أن ذلك لا يحول دون إجراء تحليل مقارن لاستخلاص الدروس ذات الصلة المستفادة من لبنان والعراق، حيث كانت اتفاقيات تقاسم السلطة القائمة على أساس اثني وطائفي أساس عمليات بناء السلام وكتابة الدستور.

الفهرس

1	الأسباب الجذرية للقضية الكردية وخصائصها الرئيسية في سوريا.....	1
1.1	ما هي حقيقة الوجود الكردي في سوريا؟.....	1
1.2	الممارسات العنصرية ضد الشعب الكردي.....	4
1.3	بعض القرارات والمراسيم والقوانين الاستثنائية بحق الشعب الكردي في سوريا.....	7
1.4	تبعات السياسة المعادية للشعب الكردي في سوريا.....	7
2	الحركة السياسية الكردية في سوريا.....	8
2.1	زعزعة الحركة السياسية الكردية.....	8
2.2	الحركة السياسية الكردية بعد 2011.....	10
2.2.1	تشكيل التحالفات.....	10
2.2.1.1	المجلس الوطني الكردي في سوريا.....	10
2.2.1.2	الإدارة الذاتية الديمقراطية.....	11
2.2.1.3	التحالف الوطني الكردي.....	12
3	وضع الحركات المدنية الكردية في سوريا.....	12
3.1	منظمات المجتمع المدني.....	12
3.2	المستقلون والنشطاء المدنيون.....	13
4	مدى فعالية الدعوة على أساس اثني ومدى خدمتها القضة الكردية.....	13
4.1	دور الكرد وتطور المطالب.....	13
4.2	طرح الفيدرالية لمستقبل سوريا.....	15
4.3	رؤية الأطراف الكردية لمستقبل سوريا.....	16
4.3.1	رؤية المجلس الوطني الكردي.....	16
4.3.2	رؤية حزب الاتحاد الديمقراطي.....	16
4.4	أوجه القصور في مشاريع وبرامج الكرد.....	17
5	التمثيل السياسي للقوى الكردية الرئيسة في عملية السلام السورية.....	18
5.1	التمثيل السياسي للكرد.....	18
5.1.1	المجلس الوطني الكردي.....	18
5.1.2	الإدارة الذاتية.....	19
5.1.3	المستقلون الكرد والمجتمع المدني.....	19
5.1.4	تمثيل الشعب الكردي لدى الحكومة السورية.....	19
5.2	تأثيرات ضعف التمثيل السياسي للكرد.....	19
6	المقترحات والتوصيات.....	20
7	المراجع.....	22

تقدم هذه الورقة لمحة حول خلفية ودوافع القضية الكردية في سوريا وعن الحركات السياسية والمدنية التي نشأت للتعبير عن مطالب هذه القضية، وعن إشكالية التمثيل التي نشأت ضمن الأوساط الكردية نفسها وكذلك في المحافل الدولية وخصوصاً العملية السياسية القائمة. وتبني الورقة على عدة مصادر أولية وثانوية بما في ذلك مقابلات أجراها المؤلف مع عدد من الشخصيات الكردية السورية.

1 الأسباب الجذرية للقضية الكردية وخصائصها الرئيسة في سوريا

يعتبر الكُرد في سوريا أنفسهم أصحاب قضية تُعطيهم الحق بالمطالبة بحقوقهم المشروعة. فهم ينظرون إلى أنفسهم كشعب أصيل له تاريخ ولغة وثقافة، وعلى أنه مُكون أساسي من مكونات المجتمع لكنه لم يحصل على حقوقه التي لطالما طالب بها، ما أدى إلى بروز معضلة كبيرة اسمها القضية الكردية، والتي تحتاج إلى حل جذري على مستوى سوريا. وقد أكدت عدة دراسات تاريخية وسياسية وجود اضطهاد مُمنهج ليس حديث العهد للكُرد في سوريا. فقد أكد الكاتب عمر إدريس على سبيل المثال أن تاريخ الكرد يوضح «تعرضهم من قبل الحكومات السورية المتعاقبة، إلى مختلف أشكال الاضطهاد بشكل مستمر، يرمي إلى إنهاء وجوده كشعب له مقوماته القومية التي تميزه عن الشعوب الأخرى».[1]

لكن رغم ذلك يتساءل البعض فيما إذا كانت هنالك معضلة يمكن تسميتها بالقضية الكردية في سوريا! للإجابة على هذا السؤال لا بدّ من العودة إلى التاريخ الذي يفسر هذه المسألة عن طريق البحث في حقيقة الوجود الكُردي في سوريا والممارسات والسياسات التي تبنتها الحكومات المتعاقبة التي هددت هذا الوجود أو ادّعت أن فيه خطراً عليها.

1.1 ما حقيقة الوجود الكردي في سوريا؟

إن موضوع الوجود الكُردي في سوريا بحد ذاته بات مسألة جدل في الآونة الأخيرة وبالتالي لا بدّ من تسليط الضوء على هذا الموضوع وتوضيح وتصحيح بعض الأمور التي يتم الترويج لها. فبعضهم يروج لفكرة أن الكُرد ليس لهم قضية أصيلة في سوريا، وأنهم مهاجرون اجتازوا الحدود السورية قادمين من تركيا هرباً من بطش الدولة التركية، وذلك بعد فشل ثورة الكرد التي قادها الشيخ «سعيد بيران» عام 1925.[2]

من الناحية الاثنية يُصنف الكُرد لدى كثير من علماء الآثار والمؤرخين والمُستشرقين الذين زاروا المنطقة على أنهم شعب ينحدر من المجموعة الهندو-أوربية، وهم ينتمون اثنياً ولغوياً إلى هذه المجموعة كما خلصوا إلى أن موطنهم الأصلي يقع في مرتفعات آسيا الغربية بين إيران وأرمينيا وتركيا والعراق وسوريا.[3]

قبل اتفاقية «سايكس بيكو» في عام 1916 كان الكرد وموطنهم مقسَّمين إلى قسمين بموجب معاهدة «قصر شيرين»، التي أنهت الحرب بين الدولة الصفوية في إيران والدولة العثمانية عام 1639. القسم الأول كان تحت حكم الدولة الصفوية، ويشمل كامل الجزء الشمالي الغربي من إيران على امتداد الحدود مع العراق وتركيا، والقسم الثاني كان تحت الحكم العثماني ويشمل باقي الكرد الموزعين في شرقيّ تركيا وشمالي العراق وشمالي سوريا.[4]

بعد التقسيم الذي حصل للمنطقة جراء اتفاقية «سايكس بيكو» وبسبب عدم رضى الكُرد عنها، استفاق المنتصرون في الحرب

1 عمر، إدريس. سوريا من الاضطهاد السياسي إلى الكارثة الإنسانية. المكتب العربي للمعارف. القاهرة. ط1، 2016. ص 141.

2 بعد إبرام معاهدة لوزان بين تركيا الكمالية ومجموعة دول الحلفاء في الحرب العالمية الأولى والتي تم على إثرها تسوية الأناضول وتراقيا والاعتراف الدولي بجمهورية تركيا، تنكر مصطفى كمال أتاتورك لكل وعوده والتزاماته تجاه المكونات والأقليات وخاصة الكرد، بل أنكرَ وجودهم، حتى بدأت انتفاضة قادها الشيخ سعيد في شهر شباط 1925 من قرية بيران في منطقة كنج أرخاني في سبيل الحقوق الكردية. انتشرت الانتفاضة بسرعة حتى تحولت إلى ثورة شملت أغلب المناطق والمدن الكردية في منطقة آمد ديار بكر وما حولها.

3 ف. ف. مينورسكي. الأكراد- ملاحظات وانطباعات- الأكراد أحفاد الميديين. ترجمة: معروف خزندار، رابطة كاوا للثقافة الكردية، بيروت، 1987. ص 123. للاستزادة انظر: ب. ليرخ، دراسات حول الأكراد وأسلافهم الخالديين الشماليين. ترجمة: د. عبدي حاجي، ط 1، مكتبة خاني، حلب، 1994.

4 للاستزادة راجع: زكي، محمد أمين. تاريخ الدول والإمارات الكردية، ترجمة: محمد علي عوني 1945، مطابع زين الدين، لبنان.

العالمية الأولى، وتنبهوا إلى أنهم نسوا شعباً أساسياً في المنطقة وهم الكُرد. فتم إدراج مطالبهم ضمن بنود اتفاقية سيفر في العام 1920، والتي أعطتهم الأمل في إنشاء دولتهم الخاصة بهم على أرضهم وفق حق تقرير المصير، إذا أثبتوا أنهم قادرون على إدارة أنفسهم بأنفسهم، لكن فقط في القسم المُلحق بالعراق وجزء من تركيا دون التطرق إلى وضع الكرد في كلٍّ من إيران وسوريا. هذه الوعود لم تدخل حيز التنفيذ، وذلك بسبب توقيع اتفاقية «لوزان» عام 1923 بين تركيا والمنتصرين في الحرب العالمية الأولى، حيث تحول وضْعُ الكرد من الاعتراف الدولي بحقهم في تقرير مصيرهم كشعب أصيل يعيش على أرضه التاريخية، إلى الاكتفاء بالمطالبة دولياً بمنحهم حقوقاً ثقافية، واعتبارهم أقلية كما باقي الأقليات التي تعيش في كنف الجمهورية التركية ودولة العراق لاحقاً.

عانى الكُرد إبان الإمبراطورية العثمانية القمع والاضطهاد، وبسبب تلك السياسات القمعية اندلعت عدة ثورات وانتفاضات لا مجال للتطرق إليها في هذا البحث.[5] واستمرت المعاناة بعد الحرب العالمية الأولى خاصة في بدايات الدولة الكمالية ومن آثارها أيضاً الهجرة التي حصلت عام 1925، بعد ثورة «الشيخ سعيد»، حيث حصلت الهجرة الكردية من جنوب تركيا إلى المناطق الكردية في شمال شرق سوريا ومنها إلى لبنان. لكن هذه الهجرة كانت محصورة بشكل رئيس في الطبقة التي كانت ملاحقة نتيجة نشاطاتها واهتمامها بالشأن العام، ونضالها في سبيل حقوق الشعب الكُردي. وكانت محدودة جداً وأغلب هؤلاء المهاجرين كانوا من الناشطين الذين عادوا بعد العفو العام الذي صدر في تركيا عام 1950.[6]

يرى بعضٌ أن بعض الكرد الذين هجروا من تركيا بعد ثورة «الشيخ سعيد» التجؤوا إلى الدولة الفرنسية لا إلى سوريا، وسكنوا في المناطق الكردية بين أهلهم وإخوانهم الكرد، خاصة أن منطقة ديريك الكردية بكاملها كانت تابعة لتركيا حتى عام 1930، حيث جرت إعادة ترسيم الحدود بين الدولتين التركية والفرنسية، وأصبحت ضمن حدود سوريا التي كانت تحت الانتداب الفرنسي آنذاك. كما أن هناك علاقات نسب متينة بين السكان في طرفي الحدود، فبعض العشائر الكردية موجودة منذ القدم في المنطقة، وما يفصلها اليوم سوى الحدود المصطنعة بين سوريا وتركيا.

في الموضوع نفسِه يؤكد "محمد طلب هلال"[7] الذي أعدَّ دراسة عن محافظة الحسكة، والتي قدمها للسلطات ليحثها على اتخاذ إجراءات سريعة من شأنها الحد من "خطر الوجود الكردي في المنطقة" حيث يقول في دراسته: "ويقابل هذا الشريط الشمالي المأهول بالأكراد شريط مثله في تركيا أيضاً مأهول بالأكراد الأتراك. فهم أقارب حتى في الدم، حيث نجد العشيرة الكردية منقسمة وموزعة بين سوريا وتركيا ومثلها أيضاً في العراق، فهم إخوة وأبناء عمومة موزعون في تلك المنطقة"[8]
ويتابع هلال « يتجمع الأكراد على طول الشريط الشمالي محاذياً للحدود التركية في محافظة الجزيرة بعمق نحو الجنوب، يتراوح بين 35-15 كيلو متر، ومن منطقة رأس العين غرباً حتى حدود منطقة المالكية [ديريك] شرقاً حيث يتكاثف التجمع هذا في الأمكنة الخصبة بحيث يستعصي عليك إيجاد جيب عربي صغير في بعض المناطق وخصوصاً في منطقة المالكية وقبور البيض [تربه سبيي] والقامشلي وعامودا".[9]

كما أن هذه الدراسة، التي أُعِدَّت أصلاً لتكون مرجعية ومنهجاً للحكومات السورية المتعاقبة بهدف إنهاء الوجود الكُردي في المنطقة، تعترف بقدم الوجود التاريخي للكرد في المنطقة وحداثة الوجود العربي فيها والذي أخذ شكل عشائر رحّل هاجرت إلى المنطقة من فترة ليست ببعيدة نسبياً.[10] يذكر هلال في دراسته أن الكُرد "يعيشون في المناطق الأكثر أمطاراً في منطقة المالكية والقامشلي بين 400 و500 مم مطري حيث خصوبة الأرض وقدرتها على الإنبات، بينما العنصر العربي يعيش في المنطقة الجنوبية من المحافظة التي لا تتعدى نسبة الأمطار فيها 200 مم مطري، ولعل ذلك يرجع إلى قرب عهد العنصر العربي في تلك المنطقة بالحياة الحضرية، حيث هم في نقل وترحال".[11]

أما بالنسبة إلى وضع الكُرد ضمن الخريطة السياسية السورية، موضوع هذا البحث، فلا بد من التذكير قبل أي شيء بأن سوريا كانت تتميز، ومنذ تأسيسها، بأنها بلد التنوع والتعدد في الثقافات واللغات والأديان والمذاهب والقوميات؛ فكان التعايش

5 للاستزادة، راجع: زكي، محمد أمين. خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من أقدم العصور التاريخية حتى الآن .1931 ترجمة: محمد علي عوني 1936. ، مطابع زين الدين، لبنان.
6 بيشكجي، إسماعيل. كردستان مستعمرة دولية. ترجمة: زهير عبد الملك. السويد، 1988
7 محمد طلب هلال كان ضابطاً سورياً برتبة ملازم أول ورئيس فرع الشعبة السياسية لحزب البعث العربي الاشتراكي في الحسكة حين قام بإعداد دراسة عام 1963 بعنوان «دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية، الاجتماعية، السياسية» وفي جزء منها وضع سلسلة من الإجراءات ضمن مشروع لإنهاء القضية الكردية والوجود الكردي في سوريا، باعتبارهم "يشكلون خطراً على أمن الدولة" والتي ستتطرق الدراسة لها لاحقاً.
8 هلال، محمد طلب. دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية والاجتماعية والسياسية. الحسكة، 1963، ص28. متوفرة على الرابط: https://bit.ly/31zHaqi
9 المرجع نفس، ص 28.
10 سيدا، عبد الباسط، كردستان سورية أم مناطق كردية في سوريا، بحث منشور على موقع المركز الكردي السويدي،21 نيسان 2017. https://www.nlk-s.net/
11 هلال، محمد طلب، ص 28.

الموجود بين المواطنين سمة البلد، وبقي الوضع على ما هو عليه بعد ترسيم الحدود نهائياً عام 1939 بين تركيا وسوريا وذلك بناء على اتفاقية مع فرنسا دولة الانتداب آنذاك. بعد جلاء القوات الفرنسية من سوريا في 17 نيسان 1946 بدأت معالم عهد الاستقلال وبناء الدولة بالظهور وتشكلت حكومات عديدة في سوريا، إلا أن عملية بناء المؤسسات الدستورية لم تتم من ناحية تشييد مؤسسات قوية قادرة على المحافظة على الدولة وعلى حقوق المواطنين، حيث بدأت الحكومات المتتالية تعمل على التشبث بالسلطة حرصاً على مصالح الطبقة الحاكمة، ما أدخل البلاد مرحلة من الانقلابات العسكرية، مترافقة مع سياسات استبدادية وعنصرية وشوفينية كوسيلة للبقاء في السلطة. برزت هذه النزعة العنصرية بشكل واضح في زمن حكومة الوحدة بين سوريا ومصر 1958-1961 التي كان أحد أُسسها القومية العربية، بحيث انتهجت هذه السياسات بشكل خاص ضد القوميات غير العربية وخصوصاً الكُرد، وذلك بالمنع الرسمي لتداول اللغة الكردية.

بعد الانفصال لم تغير السلطة الجديدة من هذه الذهنية العدائية تجاه الكُرد والمكونات الأخرى، وظهر ذلك بشكل جلي ضد الكُرد، خاصة من خلال المرسوم الصادر عام 1962 والقاضي بإجراء إحصاء استثنائي للسكان في محافظة الجزيرة فقط، والذي سيتناوله هذا البحث لاحقاً. واستمرت هذه السياسات لتصل إلى ذروتها بعد وصول حزب البعث إلى السلطة بعد 8 آذار 1963، إذ أخذ البلاد إلى منحى آخرَ أكثر قمعاً، حيث شرعت أجهزة الدولة حينها بتنفيذ السياسات العنصرية التي رُسمت في الفترة السابقة ضد الكُرد، ما أدى إلى تعميق تلك الذهنية القمعية والشوفينية بشكل لم تشهده البلاد من قبل. فالممارسات على الأرض تدُل على أن بنود مشروع "محمد طلب هلال" تحولت إلى شبه برنامج عمل حكومي في منطقة الجزيرة فيما يخص الكُرد حيثُ التزمت به حكومة الانفصال بكل تفاصيله وطبقه البعث بعد وصوله إلى السلطة عام 1963 وذلك بهدف تعريب المنطقة الكردية وتهجير الكرد منها، وصهر المجتمع الكردي في بوتقة القومية العربية وفق سياسة مُنظمة تُنفذها بشكل رئيسٍ الأجهزة الأمنية والاستخباراتية في الدولة.

وفيما يلي عرض للمقترحات التي قدمها "محمد طلب هلال" كما جاءت حرفياً في دراسته حول محافظة الحسكة والموجهة ضد الكُرد ووجودهم في المنطقة:

1- أن تعمد الدَّولة إلى عمليات التَّهجير إلى الدَّاخل، مع التَّوزيع في الدَّاخل، ومع ملاحظة عناصر الخطر أولًا فأوَّل ولا بأس أن تكون الخطَّة ثنائية وثلاثية السِّنين، تبدأ بالعناصر الخطرة لتنتهي إلى العناصر الأقلّ خطورة... وهكذا.

2- سياسة التَّجهيل: أي عدم إنشاء مدارس، أو معاهد علميَّة في المنطقة لأنَّ هذا أثبت عكس المطلوب بشكل صارخ وقوي.

3- إنَّ الأكثريَّة السَّاحقة من الأكراد المقيمين في الجزيرة، يتمتَّعون بالجنسيَّة التُّركيَّة. فلابدَّ لتصحيح السِّجلَّات المدنيَّة، وهذا يجري الآن، إنَّما نطلب أن يترتَّب على ذلك إجلاء كلِّ من لم تثبت جنسيته، وتسليمه إلى الدَّولة التَّابع لها. أضف إلى ذلك يجب أن يدرس من تثبت جنسيته دراسة معقولة، وملاحظة كيفية كسب الجنسيَّة، لأنَّ الجنسيَّة لا تكسب إلا بمرسوم جمهوري. فكلُّ جنسية ليست بمرسوم، يجب أن تناقش، تبقي من تبقي، أي الأقلِّ خطرًا، وتنزع من تنزع عنه الجنسيَّة، لنعيده بالتَّالي إلى وطنه. ثمَّ هناك تنازع الجنسيَّات، فإنَّك تجد أحدهم يحمل جنسيتين في آن واحد، أو قل ثلاث جنسيَّات، فلابدَّ والحالة هذه أن يُعاد إلى جنسيَّته الأولى وعلى كلِّ حال، فالمهم ما يترتَّب على ذلك الإحصاء والتَّدقيق من أعمال حيث يجب أن تقوم فورًا عمليات الإجلاء.

4- سدُّ باب العمل: لابدَّ لنا أيضًا مساهمة في الخطَّة من سدِّ أبواب العمل أمام الأكراد حتَّى نجعلهم في وضع، أولًا غير قادر على التَّحرك، وثانيًا في وضع غير المستقر المستعد للرَّحيل في أيَّة لحظة، وهذا يجب أن يأخذ به الإصلاح الزِّراعي، أولًا في الجزيرة، بأن لا يؤجَّر، ولا يملك الأكراد، والعناصر العربيَّة كثيرة وموفورة بحمد الله.

5- شن حملة من الدعاية الواسعة بين العناصر العربية ومركّزة على الأكراد، بتهيئة العناصر العربية أولًا لحساب ما، وخلخلة وضع الأكراد ثانيًا، بحيث يجعلهم في وضع غير مستقر.

6- نزع الصِّفة الدِّينيَّة عن مشايخ الدِّين عند الأكراد، وإرسال مشايخ بخطَّة مرسومة عربًا أقحاحًا، أو نقلهم إلى الدَّاخل، بدلًا من غيرهم، لأنَّ مجالسهم، ليست مجالس دينيَّة أبدًا، بل وبدقة العبارة مجالس كرديَّة، فهم لدى دعوتنا إيَّاهم، لا يرسلون برقيات ضد البرزاني، إنَّما يرسلون ضد سفك دماء المسلمين، وأي قول هذا القول!

7- ضرب الأكراد في بعضهم، وهذا سهل، وقد يكون ميسورًا بإثارة من يدَّعون منهم بأنَّهم من أصول عربيَّة، على العناصر الخطرة منهم، كما يكشف هذا العمل أوراق من يدَّعون بأنَّهم عربًا.

8- إسكان عناصر عربيَّة وقوميَّة في المناطق الكرديَّة على الحدود، فهم حصن المستقبل، ورقابة بنفس الوقت على الأكراد، ريثما يتم تهجيرهم، ونقترح أن تكونَ هذه من "شَمَّر" لأنَّهم أولًا من أفقر القبائل بالأرض، وثانيًا مضمونين قوميًّا مئة بالمئة.

9- جعل الشَّريط الشَّمالي للجزيرة منطقة عسكريَّة كمنطقة الجبهة، بحيث توضع فيها قطعات عسكريَّة مهمتها إسكان العرب، وإجلاء الأكراد، وفق ما ترسم الدَّولة من خطَّة.

10- إنشاء مزارع جماعيَّة للعرب الَّذين تسكنهم الدَّولة في الشَّريط الشَّمالي، على أن تكون هذه المزارع مدربَّة ومسلَّحة عسكريًّا كالمستعمرات اليهوديَّة على الحدود تمامًا.

11- عدم السَّماح لمن لا يتكلَّم اللُّغة العربيَّة بأن يمارس حقَّ الانتخاب والتَّرشيح في المناطق المذكورة.

12- منع إعطاء الجنسيَّة السُّوريَّة مطلقًا لمن يريد السَّكن في تلك المنطقة، مهما كانت جنسيته الأصلية (عدا الجنسيَّة العربيَّة) ...إلخ.

هذا، وإن هذه المقترحات ليست كافية، بل أردنا منها إثارة المسؤولين بحسب خبرتنا، لتكون تباشير مشروع خطَّة جذريَّة شاملة، لتؤخذ للذكرى بعين الاعتبار.[12]

1.2 الممارسات العنصرية ضد الشعب الكردي

ويمكن ذكر أبرز الممارسات العنصرية التي مُورست من قبل أجهزة الدولة ضد الشعب الكُردي منذ 1962 بالإجراءات التالية:

- تجريد شرائح واسعة من الشعب الكردي من الجنسية السورية واعتبارهم أجانب. ففي "عهد الانفصال بين سوريا ومصر جرى العمل على مشروع لتجريد قسم من الكُرد من الجنسية السورية في محافظة الحسكة، من خلال إجراء إحصاء استثنائي للسكان تم في 5 تشرين الأول عام 1962"[13]، حيث صدر المرسوم التشريعي 93 بتاريخ 23/8/1962 والقاضي بإجراء إحصاء استثنائي في محافظة الجزيرة، وقد استند ذلك المرسوم القاضي بإجراء الإحصاء في محافظة الحسكة إلى المرسوم التشريعي رقم (1) والمؤرخ في 30 نيسان/أبريل 1962، وعلى القرار الصادر عن مجلس الوزراء المنعقد برئاسته رقم (106) والمؤرخ في 23 آب/أغسطس 1962، وتضمّن المرسوم الذي بات يُعرف حالياً باسم "إحصاء الحسكة 1962" في مادته الأولى ما يلي:

12 هلال، محمد طلب، الصفحات 50-49-48.
13 اليوسف، عبد الباقي صالح. الانفجار السوري-الهوية، الانتماء، الكُرد، الدولة الوطنية والتسوية التاريخية. مركز آشتي - دار الزمان. ط1، 2017. ص 171.

"يجري إحصاء عام للسكان في محافظة الحسكة في يوم واحد، يُحدّد تاريخه بقرار من وزير التخطيط بناءً على اقتراح وزير الداخلية."

وفعلاً وأجرت الحكومة الإحصاء في يوم واحد وكان على الكُرد أن يثبتوا أنهم يعيشون في سوريا منذ عام 1945، على الأقل، وإلاّ فقدوا جنسيتهم السورية، ولم يُمنح السكان الوقت الكافي لإثبات انتمائهم، ولم تقم السلطات بالدعاية أبداً لإعلام السكان المحليين بالإحصاء، ولم تقم بنشر معلومات كافية عن العملية والأهداف والإجراءات الناظمة لها.[14]

وقد جرى الإحصاء بتاريخ 5/10/1962 وتم فيه تجريد ما بين 120 إلى 130 ألف مواطن كردي سوري من هويتهم وجنسيتهم السورية "من أصل 400 ألف كانوا مجمل سكان المحافظة آنذاك، عرفوا فيما بعد بأجانب الحسكة، حتى أنَّ بعض الذين جردوا من جنسيتهم كانوا وقتها في خدمة العلم، ولعل حالة رئيس الأركان السوري «توفيق نظام الدين» الذي جرد من جنسيته هي إحدى هذه المفارقات الغريبة".[15] وبناء عليه يُحرَم الشخص الـمُجرَّد من الجنسية من جميع حقوق المواطنة مثل التملك، العمل، امتلاك جواز سفر والسفر إلى خارج سوريا، النوم في الفنادق، الطبابة المجانية، تسجيل الأطفال والحصول على البطاقة العائلية وفي أحيان كثيرة حق التعلم وحق الانتخاب والترشح. وقبل عام 2011 قَارَبَ عدد المُجردين من الجنسية نحو 350 ألف كردي، بالإضافة إلى نحو 75 ألف كردي من مكتومي القيد. كان عدد المشمولين بسحب الجنسية وفق التقديرات الأخيرة يتجاوز 500 ألف شخص، نتيجة الولادات التي حصلت[16] وأدى ذلك إلى تضاعف العدد.

- تحويل الأراضي الخصبة في المناطق الكردية إلى ملكية عامة للدولة بذريعة مشروع (الإصلاح الزراعي) وتوطين العشائر العربية في تلك المناطق بعد إجبار سكانها الأصليين من الكُرد على الهجرة عن طريق تجريدهم من الملكية وخاصة الملكية الزراعية، إضافة إلى وضع عقبات كثيرة أمام عمل كثيرين من الكرد، وخاصة المجرَّدين من الجنسية والمكتومين، في الدوائر الحكومية.

- تغيير أسماء كل المدن والقرى الكردية، في إطار إحداث عملية التغيير الديموغرافي في تلك المناطق ذات الأغلبية الكردية، حيث عمدت السلطة إلى تغيير أسماء هذه المدن والقرى وتسميتها بأسماء ليس لها أية علاقة بتاريخ هذه المدن والقرى وثقافتها وتراثها، بهدف أساسيٍ هو تعريب المنطقة وتغيير معالمها، عبر إطلاق أسماء مصطنعة عليها ومفروضة بالقسر والإكراه والقوة الأمنية. فكانت هناك خطة ممنهجة لتعريب أسماء عدد كبير من القرى في محافظة الحسكة ومناطق عفرين وكوباني المعرَّبة إلى عين العرب والباب، ما بين الفترة من أواخر السبعينيات حتى أواخر التسعينيات من القرن العشرين.

- استحداث قرى نموذجية لبعض العشائر العربية المُوفَدة من محافظتي الرقة وحلب بحجة أن مياه سد الفرات غمرت أراضيهم، وتوطينهم في المناطق الخصبة لمنطقة الجزيرة التي تقطنها الغالبية الكردية، وذلك ضمن سياسات التغيير الديموغرافي. وهذا ما يعرف بمشروع الحزام العربي "الذي خطط له منذ بداية الستينيات إلى جانب الخطط الشوفينية الأخرى التي بدأت تنفذ على أرض الواقع أولاً بأول. فبدلاً من إسكان قاطني القرى المغمورة بمياه سد الفرات في المساحات الشاسعة التي تم إرواؤها من مياه بحيرة السد، تم تعويضهم بمبالغ مالية ومن ثَـمَّ تم ترحيلهم إلى الشمال حيث المناطق الكردية، وأسست الدولة لهم قرى نموذجية فاصلة بين قرى الكرد عرف بالحزام العربي وذلك على طول الحدود التركية السورية من أقصى الشرق وصولاً إلى منطقة كانيا غَزَالا/ گرێ سپی، المعرَّبة إلى تل أبيض، بطول أكثر من 200 كم. ففي أوائل 1973 كانت الأعمال على قدم وساق لتهيئة الأجواء لاستقدام مَن يُسمَّون بـ «عرب الغمر» إلى الجزيرة، وشكلت لجنة لهذا الغرض برئاسة «محمد جابر بحبوح»، الأمين القطري المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي، و«عبد الله الأحمر»، عضو القيادة القطرية، وهما مهندسا الحزام أساساً، على أن تتم الأعمال

14 سوريا: عشرة حقائق حول إحصاء الحسكة الاستثنائي في العام 1962، دراسة صادرة عن منظمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، 4 تشرين الأول 2019

15 رسول، عمر. الوجود الكردي في سوريا بين حقائق التاريخ وزيف الأيدولوجيا 2016. مقال بحثي منشور على موقع مدارات الكُرد في 10/9/2016.

16 " بلغ مجموع عدد المجردين من الجنسية السورية منذ عام 1963 إلى العام 2011 إلى أكثر من 517 ألفاً من الكرد السوريين". سوريا: عشرة حقائق حول إحصاء الحسكة الاستثنائي في العام 1962، دراسة صادرة عن منظمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، 4 تشرين الأول 2019.

خلال عام".[17]

وعن هذا الموضوع يذكر عبد الصمد داوود في كتابه الحزام العربي في الجزيرة أنه في شتاء 1974-1975 "بدأت قوافل المستوطنين بالوصول إلى الجزيرة تباعاً. وكان تجمعهم في مطار قامشلو، ومنه ينطلقون إلى خيام نصبت لهم حول القرى التي تبنى لهم، وكان العمل فيها على قدم وساق ومنذ شهور.. في عام 1959-1960 وفي عهد الوحدة تمَّ جلب مستوطنين من محافظات درعا، السويداء، حماة، إدلب.. وبنيت لهم مستوطنات في مناطق سرى كانييه ودرباسية وديريك وقد بلغ عدد المستوطنات التي أنشئت لهم على امتداد الحدود الدولية بين تركيا وسوريا، من نهر دجلة في أقصى الشمال الشرقي إلى جنوب غربي سرى كانييه /40/ مستوطنة، وكلها تمتد على الشريط الحدودي كفاصل بشري ما بين أبناء شعبنا الكردي على طرفي الحدود، حيث أقيمت في منطقة ديريك 12 مستوطنة، وفي قامشلو 12 مستوطنة وفي سرى كانييه 16 مستوطنة".[18] ثم وزعت على المرحّلين العرب أو «العرب الغمر» (دلالة على من غُمرت أراضيهم بمياه بحيرة سد الفرات) أراضي الفلاحين الكرد التي كانت الدولة قد استولت عليها في سياق ما سمّي بـخطة "الإصلاح الزراعي" حينها.

اعتبر الكرد عملية الحزام العربي "من المشاريع العنصرية التي وضع أفكارها القوميون العرب في سوريا، وبدؤوا يروجون له منذ أن سيطر حزب البعث على السلطة عام 1963، وهذا المشروع هو إحدى حلقات مشروع أكبر يستهدف تغيير ديمغرافية المنطقة الكردية في محافظة الحسكة، المشروع كما أكده حزب البعث من خلال مؤتمراته القطرية، هو نزع ملكيات الكرد بالقوة عن الأراضي على طول الشريط الحدودي مع تركيا، ابتداءً من حدود محافظة الحسكة مع محافظة الرقة في الغرب وانتهاءً بنهر دجلة شرقاً، وبطول 375 كم وعرض 15-10 كم، وعلى أن يُجلى السكان الكُرد من هذه المنطقة ومن دون أي تعويض".[19]

- خلق الكثير من العراقيل التي تحد من ترشح الكرد وانتخاب مرشَّحيهم في انتخابات مجلس الشعب التشريعي ومجالس الإدارات المحلية وتوظيفهم في المراكز والمؤسسات المُهِمّة وقبولهم كضباط في الجيش، حيث لا يوجد كردي واحد عدا بعض المستعربين في عهد حزب البعث منذ عام 1963 تم تعيينهم بمنصب وزير أو محافظ أو مدير منطقة أو مدير ناحية أو تم تعيينهم نواباً لهم أو أعضاءَ قياديين في الحزب أو مركز في أجهزة الأمن أو الجيش. لا بد من الإشارة إلى أنه كان بين الفترة والأخرى يتم قبول بعض الحالات النادرة من في أجهزة الأمن أو الجيش، لكن في إطار ضيق جداً وبتوصية من جهات عليا فقط.

- اعتبار اللغة والثقافة الكرديتين خطراً على أمن الدولة واتخاذ إجراءات أمنية وثقافية مُمنهجة بصددهما لمنع تداول أبناء الشعب الكردي للغتهم الأم في الأماكن العامة والمدارس، إلى جانب فرض اللغة والثقافة العربيتين على الكُرد عبر إجراءات أمنية.

- منع أبناء الشعب الكردي من الاحتفاء باحتفالاتهم وأعيادهم الوطنية الخاصة أو القومية الكردستانية كعيد نوروز.

- تغيير أسماء المحلات التجارية الكردية حصراً، وفرض إطلاق تسميات عربية عليها، بينما أُبقِي على الأسماء الأجنبية الأخرى، في دلالة واضحة على الموقف العدائي لكلِّ ما له علاقة بالشعب الكردي ولغته ووجوده. ومنع تسمية المواليد الجدد بأسماء كردية.

كانت تلك السياسات للحكومات المتعاقبة التي التزمت بالخط البعثي العريض المرسوم ضد الشعب الكردي ذو الهدف الأساسي والواضح، وهو التنكر لحقوق الكُرد الإنسانية والسياسية والقومية، وإنهاء وجوده في مناطقه.

17 داوود، عبد الصمد. الحزام العربي في الجزيرة – سوريا ط 2015، ص 53.
18 داوود، عبد الصمد. الصفحات -70-67 78-79.
19 اليوسف، عبد الباقي. ص 176-175.

1.3 بعض القرارات والمراسيم والقوانين الاستثنائية بحق الشعب الكردي في سوريا

لجأت الدولة إلى تطبيق قوانين استثنائية جديدة بحق الشعب الكردي بالإضافة إلى القوانين الاستثنائية السابقة ومنها مثلاً:

- تعديل مخطط الدائرة الفنية في محافظة الحسكة بتاريخ 1978/2/15 حيث تم تعريب اسم 136 قرية وبلدة كردية.

- كتاب المحامي العام العقاري رقم /287 ت ي 6 تاريخ 1996/6/5 الصادر عن المحكمة العقارية في القامشلي، والقاضي بمصادرة البيوت والعقارات السكنية التي لا تزال مسجلة بأسماء أجانب الحسكة (المجردين من الجنسية بموجب إحصاء عام 1962).

- في 3/12/1989 أصدر محافظ الجزيرة، «محمد مصطفى ميرو» القرار رقم 1865 بتاريخ 3 كانون الأول 1989 الذي يقضي بمنع الأغاني والموسيقا الكردية في الأعراس والأعياد القومية والدينية.

- قرار وزير الداخلية رقم 122 الصادر عام 1992 والذي يمنع تسمية أطفال الكرد بالأسماء الكردية وربط تسجيل الأطفال بالدوائر الأمنية. والقرار رقم 1212/ص/25 تاريخ 11/11/ 1986 الذي منع استخدام اللغة الكردية في أماكن العمل.[20]

- المرسوم التشريعي رقم 49 الصادر في 10 أيلول 2008 المقيد لحق الملكية خاصة بالنسبة إلى الكُرد. حيث يمنع حق التملك والبيع والشراء والاستئجار والرهن في المناطق الحدودية ومنها محافظة الحسكة بكاملها، والجهة الشمالية من ريف محافظة حلب، إلا عبر إجراءات أمنية تتمثل في الحصول على ترخيص.[21]

1.4 تَبعات السياسات المعادية للشعب الكردي في سوريا

استمرت الدولة في هذه السياسات، واستطاعت أجهزةُ الدولة اختراق بعض الأطر والتنظيمات الكردية، وباتت جميع الأوراق مكشوفة حتى أن الدولة نفسها كانت تصنع أوراقاً محلية وتَلعبُ على أوراق خارجية ذات صلة بالكُرد داخل سوريا. رغم ذلك كله لم تُوقف الأجهزة الأمنية السياسات العنصرية واستمرت في تغذية الأحقاد بين الكُرد أنفسهم وبين الكُرد وباقي مكونات الشعب السوري، إلى أن حدثت انتفاضة قامشلو في 12 آذار 2004 التي راح ضحيتها عدد كبير من الشباب الكُردي، حيث استشهد فيها 37 شخصاً وأصيب أكثر من 160 آخرين واعتُقل أكثر من 2500 شخص. أحيل أغلب المعتقلين إلى محاكم عسكرية للمقاضاة، وهي ممارسة مسموح بها بموجب قانون الطوارئ. وتمت محاكمة أغلبهم بتُهمٍ مزيفة مثل «إثارة النعرات الطائفية أو العنصرية» (مادة 307 من قانون العقوبات السوري) والدعوة إلى "اقتطاع جزء من الأرض السورية لضمه إلى دولة أجنبية" (مادة 267 من قانون العقوبات السوري).[22]

عبَّرت هذه الانتفاضة عن الكم الكبير من الاحتقان لدى الشعب الكردي تجاه ما تمارسه أجهزة الدولة، وعن حجم المعاناة وجذور القضية. حيث انتفض الكرد في كل مدنهم ضد هذه السياسات، لكن قوة الآلة القمعية والخوف من أن تُرتكب المجازر بحق الكُرد منعتهم من الاستمرار في الانتفاضة التي ما إنْ تحولت إلى خطوة سلبية بالنسبة إلى الكرد، حيث انقلب عدم الاستمرار بالانتفاضة عكساً على الكُرد الذين باتوا ملاحقين وبشكل أكبر من قبل أجهزة الدولة، فهرب من هرب خارج البلاد واعتقل الكثيرون وتم فصل كثيرين من الطلبة والمعلمين الكرد من المدارس والمعاهد والجامعات وكثير من العاملين من وظائفهم، وبالتالي انعكست تَبِعاتها سلباً على الشعب الكردي في سوريا من ديريك، إلى كوباني وعفرين وحلب ودمشق وغيرها من المناطق. فقد "حُرم الشعب الكردي من جميع أسس وشروط المشاركة في الوطن، والتعايش المشترك، كالحرية، والمساواة

20 الهامس، جريس. جذور القضية الكردية في سوريا، موقع الحوار المتمدن، العدد: 448. 2004/5/29
21 المرسوم منشور على موقع مجلس الشعب السوري: http://parliament.gov.sy/arabic/index
22 تقرير هيومن رايتس ووتش "إنكار الوجود، قمع الحقوق السياسية والثقافية للأكراد في سوريا". 26 تشرين الثاني 2009. موقع هيومن رايتس ووتش: https://www.hrw.org/ar/report/2009/11/26/256004

وحفظ الكرامة، وتكافؤ الفرص، وحقوق الإنسان، وحتى عند وضع دستور البلاد لعام 1973م لم يؤخذ فيه رأي الكرد.. بل لم يعيروا أي اعتبار للمكون الكُردي كشريك أساسي في البلاد".[23]

أثبتت الوقائع العديدة والممارسات المكشوفة والمضمرة منذ ستينيات القرن العشرين أن الحكومات السورية المتعاقبة اتَّبعت سياسة ممنهجة في التعامل مع الشعب الكُردي، هدفها الأساسي هو طمس هُويَّتِه والتخلص من وجوده في سوريا. ويمكن القول بأن هذه المنهجية والإجراءات والمظالم بالإضافة إلى الحقائق التاريخية والجغرافية والديموغرافية، تدعم أدلّة الكرد بأنهم شعبٌ أصيل من شعوب المنطقة وله تاريخ وأرض وجذور فيها، فلو لم يكن كذلك لما كان هناك حاجة إلى كل هذه السياسات والإجراءات ضد الكرد بشكل خاص.

استمر الوضع على ما هو عليه بسبب هذه السياسات واستمر تهجير الشباب الكرد، خاصة المحرومين من الجنسية، وذلك بهدف تأمين لقمة العيش والحصول على أوراق ثبوتية وحياة كما باقي الشعوب، وقد أكد تقرير منظمة "هيومن رايتس ووتش" الصادر عام 2010، أن الكرد في سوريا محرومون من أبسط حقوق الإنسان وأن الكرد، وهم أكبر أقلية اثنية غير عربية في سوريا، لا يزالون «يخضعون لتمييز ممنهج، بما فيه الحرمان التعسفي من الجنسية لما يقدر بـ 300 ألف من الكرد المولودين في سوريا. وتقمع السلطات التعبير عن الهوية الكردية، وتمنع تعليم اللغة الكردية في المدارس".[24]

هذه السياسات لم تتغير مع الوقت، إلا أنها كانت تبدو ظاهرياً مرنة أكثر، وأضحى طريق التخفيف من وطأة هذه الإجراءات سالكاً لكن للحالات الفردية فقط، وذلك بسبب حالة الفساد التي استَشْرَتْ أكثر في الفترة ما قبل 2011. لكن الدولة لم تغير كثيراً في عقليتها بالرغم من بدء الحديث عن الكرد بصفتهم جزءاً من الشعب السوري، لا بصفتهم شعباً له خصوصيته وحقوقه، وذلك على لسان رأس الدولة، حينما صرح بأن الكُرد هم "جزء من النسيج السوري" وذلك عَقِبَ انتفاضة الكُرد في آذار 2004. فـبالرغم مما أوّله البعض بأن المقصد من ذلك هو أن الكرد صُهِّروا في بوتقة المجتمع العربي السوري وما عادت لهم تلك الخصوصية التي ينادون بها، أو يطالبون الدولة بأن تعترف بها وبلوازمها من الحقوق، فإنَّ بعضاً آخرَ أوَّله بأن في هذا التصريح اعترافاً بوجود الكرد في سوريا. لكن في النهاية يبقى هذا مُجرد تصريح ويُعتبر اعترافاً ناقصاً، لأنه يُعتبر مجرد بدء الحديث عن الكُرد وعن وجود مشاكل خاصة بهم دون الاعتراف بوجود قضية كردية من واجب الدولة إيجاد حل لها، وتعويض الكُرد عن كل الأضرار الناجمة عن السياسات الشوفينية والقمعية التي اتّبعتها الدولة بكل أجهزتها تجاههم.

2 الحركة السياسية الكردية في سوريا

بدأ أول نشاط عام سياسي أو مدني كردي في سورية، إبّان الانتداب الفرنسي وذلك بتأسيس جمعية «خويبون» (الاستقلال) عام 1927، وبعدها تأسست الجمعية الثقافية السرية في حلب عام 1951 تلاها تأسيس جمعية إحياء الثقافة الكردية عام 1955 في دمشق. كانت هذه الجمعيات تعمل في مجال إحياء الثقافة والفن الكرديين، لكنها في الوقت نفسه كانت تعمل على تجسيد الفكر القومي السياسي لدى الكرد لذلك لم يتأخر كثيراً تشكيل الأحزاب الكردية، وكان قد تأسس أول حزب كردي في سوريا باسم «الحزب الديمقراطي الكردستاني» (البارتي) في 14 حزيران عام 1957، ودعا إلى الحفاظ على الهوية القومية للكرد وعلى خصوصيتهم. وبنى هذا الحزب سياساته على قاعدة النضال من أجل تحرير وتوحيد كوردستان بصفتها أمةً مجزأة تحت الاحتلال. ويقصد هنا بكوردستان أرض الكُرد في المنطقة الجغرافية الواقعة بين إيران والعراق وتركيا وسوريا.

انتشر «الحزب الديمقراطي الكردستاني» واتسع بسرعة كبيرة نتيجة وجود شخصيات كردية معروفة في صفوف قياداته، فاستطاع أن يضم إلى صفوفه أعضاء من كافة الفئات خاصة أنه كان متأثراً بنهج "الحزب الديمقراطي الكردستاني" (البارتي) في العراق الذي تأسس عام 1946 بزعامة «مصطفى البارزاني».

2.1 زعزعة الحركة السياسية الكردية

تعرض «الحزب الديمقراطي الكردستاني» الحديث النشأة لمضايقات كثيرة، خاصة بعد قيام الوحدة بين سوريا ومصر عام 1958. حيثُ أصدرت حكومة الوحدة قراراً بحل كل الأحزاب السياسية في سوريا، وكان «الحزب الديمقراطي الكردستاني» من بين الأحزاب التي رفضت هذا القرار، ما أدى إلى اعتقال بعض قياداته وكوادره، ونتيجة وجود بعض القيادات في السجن

23 اليوسف، عبد الباقي. ص 152.
24 ووتش، هيومن رايتس. الأكراد السوريون، تقرير 2010. https://www.hrw.org/ar/world

وبعضها خارجه ظهر في الحزب خلاف فيما يخص مرحلة النضال وأهداف الحزب في سياق تلك المرحلة، خاصة أنه في أثناء المحاكمات سيطر توجه ذو أغلبية في الحزب نحو التخلي عن شعار تحرير توحيد كوردستان، واعتماد شعار النضال من أجل الحقوق السياسية والثقافية والاجتماعية للشعب الكردي في سوريا، وربط النضال القومي بالنضال الطبقي.[25]

"استمرت الخلافات إلى عام 1965، حيث انقسم البارتي إلى حزبين، احتفظ الجناح المنشق بالاسم نفسه مضيفاً إليه كلمة (اليساري)، وصار يشير هو نفسه إلى الحزب الذي انشق عنه بكلمة (اليميني)"[26] ، وحصل أول انشقاق عن الحزب في ذلك العام، وأدى إلى تشكيل جناح يساري في الحزب وجناح يميني. وبما أن الحزب ومُنذ تشكيله كان قد تأثر بما يحدث في كوردستان-العراق وقتها بقيادة «مصطفى البارزاني» وثورته، فقد قام هذا الأخير في العام 1970 بمحاولة لرأب الصدع الحاصل في «الحزب الديمقراطي الكردستاني» في سوريا.

وفعلاً تمت دعوة الجناحين من قبل البارزاني لعقد مؤتمر بهدف توحيدهما وتشكيل قيادة موحّدة بقيادة «دهام ميرو»، لكن ما حدث هو تشكيل تيار ثالث تحت اسم «البارتي»، نتيجة خلافات تتعلق بطبيعة العلاقة بالثورة الكردية في العراق حينها، إضافة الى الأجواء غير الصحية للحريات الديمقراطية في سوريا وأيضاً المستوى المتواضع للوعي السياسي العام، وتدنّي درجة تطور المجتمع الكردي من جوانبه كافة، فكانت النتيجة ترسيخ وجود ثلاثة أحزاب كردية في سوريا: «الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا» (البارتي) بقيادة "دهام ميرو" و"الحزب الديمقراطي اليساري الكردي» بقيادة «أوصمان صبري» فيما حمل الثالث اسم «الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا» وبقي بقيادة «عبد الحميد حاج درويش» إلى وفاته عام 2019.

هذا الانشقاق لم يكن الأخير، ففي العام 1975 بدأ الانقسام الكردي يطفو على السطح وأفرزت هذه الحالة أحزاباً جديدة، حيث انشق «الحزب الديمقراطي الكردي اليساري» إلى حزبين الأول تحت اسم «حزب الاتحاد الشعبي الكردي» والآخر باسم «الحزب اليساري الكردي»، وهذا الأخير تعرض في بداية الثمانينات لانشقاق مجموعة عنه وتشكيل حزب جديد تحت اسم «حزب الشغيلة الكردي»، كما شهدت مرحلة بداية الثمانينيات من القرن العشرين ظهور «حزب العمل الديمقراطي الكردي» المُنشق من «الحزب الديمقراطي الكردي» (البارتي)، وظهور «الحزب الاشتراكي الكردي» وحزب آخر تحت اسم «حزب البارتي الديمقراطي الكردي». وفي العام 1978 تم تشكيل حزب جديد تحت اسم «الحزب الديمقراطي الكردي السوري».

كما شهدت فترة ما بعد عام 1987 ظهور «حزب العمال الكردستاني» الذي يعرف بالـ (PKK) بزعامة «عبد الله أوجلان»، هذا الحزب الذي تأسس أصلاً في تركيا واتخذ منها مُنطَلَقاً لنضاله في سبيل تحرير كامل كوردستان. كانت قيادةُ الدولةِ السوريةِ تستخدم هذا الحزبَ كورقة ضغط في علاقتها المتأزمة مع تركيا، وقدمت لزعيمه ملاذاً آمناً في سوريا ولبنان أيضاً. لكنْ بعد عام 1998مُنِع هذا الحزب في سوريا، بعدما أُجبِرَ أوجلان على مغادرة سوريا، ليتم اعتقاله فيما بعد من قبل تركيا.

في بدايات 1993 تشكل «حزب الوحدة الديمقراطي» الذي كان حصيلة اتحاد كل من «الحزب الديمقراطي الكردي» و«حزب العمل الكردي» و«حزب الاتحاد الشعبي» و«حزب الشغيلة». إلا أنه في العام نفسِه انشقّ عن الحزب الجديد حزبٌ آخر تحت اسم «حزب يكيتي الكردي في سوريا». وشهد عام 2003 ولادة حزب تحت اسم «حزب الاتحاد الديمقراطي» المعروف بـ (PYD) الذي يرى كثيرون أنه يمثّل امتداداً لـ «حزب العمال الكردستاني» في سوريا.

نتيجة تواتر الانشقاقات ظهرت أحزابٌ أُخرى مثل «حزب المساواة الكردي» في سوريا 1992 و«الحزب الديمقراطي الوطني الكردي» في سوريا 1998، و«حركة الإصلاح الكردي» في سوريا 2011، هذه الأحزاب كلها انشقت عن «الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي» في سوريا، والذي ظهر أثناء انشقاق «الحزب الديمقراطي الكردستاني – سوريا» الذي حدث عام 1965.

كما انشق الحزب «الديمقراطي الكردي» في سوريا (البارتي) إلى عدة أحزاب، منها ما بقي داخل «المجلس الوطني الكردي» في سوريا، ومنها ما خرج منه وانضم إلى «الإدارة الذاتية» كما سيتبين لاحقاً. ثم تشكّل حزب آخر تحت اسم «حزب آزادي»، الذي انشق بعد فترة لاحقة إلى حزبين انضما في العام 2014 إلى الاتحاد السياسي المتكون من أربعة أحزاب كردية بزعامة حزب «البارتي»، حيث تشكّل جسم جديد تحت اسم «الحزب الديمقراطي الكردستاني – سوريا».

في عام 1996 تأسس «الحزب اليساري الكردي في سوريا» ثم انشقّ إلى عدة أحزاب نتيجة الخلافات الداخلية بين قياداته، وظهر حزب جديد بإضافة كلمة الديمقراطي إلى الاسم الأصلي السابق، بحيث أصبح اسمه «حزب اليسار الديمقراطي الكردي

25 مقابلة عبر الهاتف مع السيد عبدالرحمن شيخي، عضو الهيئة الاستشارية في الحزب الديموقراطي الكوردستاني- سوريا PDK-S، بتاريخ 19 أيار 2020.

26 عمر، إدريس. ص 130.

في سوريا» الذي انشق أيضاً إلى جناحين.[27]

وفي عام 2005 أُعلنَ عن تأسيس «تيار المستقبل الكردي في سوريا» بقيادة «مشعل تمّو» الذي اغتِيلَ في العام 2011. كان هذا "التيار" من بين الأحزاب التي شاركت في «ربيع دمشق»، وكان معروفاً عنه أنه لم يكن على ارتباط بأي من الأحزاب الكردستانية الأخرى.

فيما يتعلق بموقف الحكومة السورية من الأحزاب الكردية التي تأسست منذ بداية التسعينيات يمكن القول إنه، بشكل عام، كان موقفاً عدائياً، بدليل الاستمرار في سياسة القمع ومنع الأحزاب من العمل الديمقراطي، والمحاولة بشتى السبل على تمزيقها وتشتيتها وعزلها وإبعاد الجماهير الكردية عنها.

2.2 الحركة السياسية الكردية بعد 2011

بعد بدء الحراك الشعبي في سوريا في آذار 2011 احتلت المسألة الكُردية من جديد أحد مراكز الصدارة في المشهد السوري، وباتت موضوعاً لتقاطعات وطنية، إقليمية، دولية. فكان لا بد للكُرد من توحيد الجهود وتشكيل تحالفات للحصول على حقوقهم التي يناضلون من أجلها منذ عقود. فما كان أمام الكرد سوى التفكير في إنشاء تحالفات كردية بالدرجة الأولى لتوحيد الجهود والظهور بصورة قوية أمام الرأي العام السوري والخارجي، ومن ثم الدخول في تحالفات مع الأحزاب والكتل السياسية السورية غير الكردية، مثل انضمام «حزب الاتحاد الديمقراطي» إلى «هيئة التنسيق» من جهة وانضمام «المجلس الوطني الكردي» إلى «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية» من جهة ثانية، والذي أُعلن عن تشكيله في 11/11/2012 في الدوحة.

2.2.1 تشكيل التحالفات

بعد تعقّد الأزمة السورية وظهور الخلافات الداخلية ضمن الأطر السياسية الكردية الموجودة على الساحة السياسية، ظهرت تحالفات جديدة بين الأحزاب الكُردية وفيما يلي عرض لأهم هذه التحالفات منذ 2011.

2.2.1.1 المجلس الوطني الكردي في سوريا

تأسس «المجلس الوطني الكردي في سوريا» في 26 تشرين الأول من عام 2011. وقد تشكل من أحزاب سياسية وشخصيات مستقلة فاعلة في الشأن العام الكردي، حيث "ضمَّ عشرة أحزاب كردية 100 عضو + 152 شخصية مستقلة، وتمخض عنه تشكيل هيئة تنفيذية وأمانة عامة".[28] ثم ما لبث أن اختفى دور تلك الشخصيات المستقلة في هذا المجلس نتيجة الخلافات والاختلافات مع الأحزاب في طريقة التعاطي مع الوضع الجديد، ومع متطلبات المرحلة، وبسبب محاولة الأحزاب الهيمنة على قرارات المجلس، وعدم إفساح المجال للشخصيات المستقلة كي تمارس دورها الفاعل ضمن المجلس، حيث "احتكرت قيادات الأحزاب كلَّ القرارات بيدها وهمَّشت دور المستقلين والمثقفين ومارست بحقهم الإقصاء، ولم تفسح لهم المجال لتأدية أيّ دور فاعل ضمن «المجلس الوطني الكردي» الذي اقتصرت فيه القرارات على فئة معينة من القيادات الحزبية ضمن رئاسة المجلس وأمانته العامة".[29] يتكون المجلس الوطني الكردي من الأحزاب التالية:

- الحزب الديمقراطي الكردستاني – سوريا.
- حزب يكيتي الكردي في سوريا.
- حزب المساواة الكردي في سوريا.
- الحزب الديمقراطي الوطني الكردي في سوريا.

27 مقابلة مع السيد موسى أوسكه، سياسي كردي سوري سابق، عاصر كل ما تمّ سرده من أحداث في ما يتعلق بالحركة السياسية الكردية في سوريا، في أربيل بتاريخ 10 تشرين الثاني 2017.

28 بشار، عبد الحكيم. سوريا.. إلى أين؟. ط1، مطبعة الثقافة، أربيل/ هولير، 2017. ص 74.

29 مقابلة عبر الهاتف مع السيد خالد جميل محمد، العضو المستقل السابق في المجلس الوطني الكردي منذ التأسيس إلى كانون الثاني 2013 ونائب رئيس المجلس الوطني الكردي سابقاً، بتاريخ 23 أيار 2020.

-حركة الإصلاح الكردي في سوريا.
-تيار المستقبل الكردي في سوريا.
-جناح مُنشق من حزب اليسار الديمقراطي الكردي في سوريا.
-جناح مُنشق من الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا - البارتي.
-حزب الوحدة الديمقراطي الكردستاني.

لا بد من الإشارة هنا إلى أن «المجلس الوطني الكردي» كان يضمّ في عضويته أحزاباً أخرى عند تشكيله مثل حزب اليسار الكردي في سوريا الذي انسحب من المجلس في العام 2013، وانضم إلى «الإدارة الذاتية» و«الحزب الديمقراطي التقدمي في سوريا» الذي انسحب في العام 2015 وبقي خارج التحالفات من وقتها. كما أن المجلس فصل ثلاثة أحزاب من عضويته في العام 2014 بسبب تعاملها مع «حزب الاتحاد الديمقراطي» و»الإدارة الذاتية»، وذلك بعد أن ازدادت حدة الشقاقات بين «المجلس الوطني الكردي» و»الإدارة الذاتية».[30] وهذه الأحزاب هي كل من «الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا» (البارتي) و»حزب الوفاق الكردي» و»حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا» (يكيتي)، الذي شهد حالة انشقاق بداخله في العام 2015 نتج عنها ظهور «حزب الوحدة الديمقراطي الكردستاني» الذي بقي ضمن «المجلس الوطني الكردي».

2.2.1.2 الإدارة الذاتية الديمقراطية

تأسست «الإدارة الذاتية الديمقراطية» بداية في المناطق الكردية[31] في سوريا يوم 21 كانون الأول عام 2013، واتسعت لتشمل مناطق من شمالي وشرقي سوريا أيضاً، ثم أعلنت مشروع الفدرالية في 17 آذار عام 2016.

يذكر أن الإدارة الذاتية كمشروع لم يتم طرحها على أساس قومي كردي بحت هدفه المطالبة بحل للقضية الكردية فقط، خاصة أنها تضمّ في صفوفها كتلاً سريانية وعربية.[32] لكن لابد من القول أن «حزب الاتحاد الديمقراطي» (PYD) هو صاحب المبادرة وهو العمود الأساس في مشروع الإدارة الذاتية، التي تتكون من الأحزاب التالية:

-حزب الاتحاد الديمقراطي.
-حزب اليسار الكردي في سوريا.
-الحزب الديمقراطي الكردي السوري.
-حزب الاتحاد الليبرالي الكردستاني.
-حزب الخضر الكردستاني.
-الحزب الشيوعي الكردستاني.
-حزب السلام الديمقراطي الكردي في سوريا.

تجدر الإشارة إلى أنه بين الفترة والأخرى تظهر أحزاب جديدة صغيرة وتختفي أخرى. يبدو أنها رديفة لـ «حزب الاتحاد الديمقراطي» حتى أن بعضاً يعتقد أن هذا الأخير يصطنعها فقط لإظهار أن هناك أحزاباً كثيرة تعترف بـ «الإدارة الذاتية»

30 يذكر أنه بالرغم من المحاولات الأخيرة لتقريب وجهات النظر بين الإدارة الذاتية متمثلة بحزب الاتحاد الديمقراطي والمجلس الوطني الكردي للوصول إلى اتفاق سياسي شامل ضمن ما يُشاع عن المبادرة الأمريكية الفرنسية لتوحيد الكُرد في سوريا إلا أن الخلافات كانت وما زالت عميقة بين الطرفين. فمنذ سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي على الأرض وتشكيل الإدارة الذاتية، هو يمنع أي نشاط سياسي للمجلس الوطني الكردي حتى وصل الأمر إلى نفي بعض أعضاء هذا الأخير وإجراء بعض المحاكمات الغيابية تجاه بعض آخر منهم بتهم مختلفة.

31 تعبير (المناطق الكردية) يستخدم للدلالة على المناطق ذات الغالبية الكردية، والتي يعتبرها الكُرد أنها أرضهم التاريخية التي لطالما عاشوا عليها. وهذا التعبير يُستخدم بشكل واسع حتى في بعض الأحيان في أوساط المعارضة وتم استخدامه قبل عام 2011 من قبل الحكومة السورية نفسها، حيث ذكر تعبير المناطق الكردية مرات عديدة في كثير من المراسلات والتقارير والدراسات مثل دراسة "محمد طلب هلال" المذكورة أعلاه، فقد استخدم ذلك التعبير عدة مرات في دراسته. والجدير بالذكر أن هذا الموضوع هو محل جدال في الفترة الأخيرة حيث بات واضحا أن الغالبية غير الكردية باتت تميل إلى تسميتها بمناطق "الإدارة الذاتية" أو مناطق سيطرة الإدارة الذاتية دون ذكر كلمة (الكُردية)، خاصة بعد التغيرات الأخيرة في المنطقة بسبب الاحتلال التركي لبعض هذه المناطق منذ آذار 2018، بالنسبة إلى منطقة عفرين، وتشرين الأول 2019 بالنسبة إلى گرێ سپي (تل أبيض) وسرى كانيه (رأس العين). كما أن الإدارة الذاتية برفع صفة (الكردية) عن مؤسساتها وعن كل نشاطاتها تهدف إلى إقناع المكونات السورية الأخرى بأن مشروعها ليس قومياً كردياً. فقامت بتغيير اسم المناطق التي تسيطر عليها من غربي كوردستان روجآفا(Rojava) إلى فيدرالية روجافا - شمال سوريا، ثم الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا بدون كلمة (روجافا) ومن ثم إلى النظام الاتحادي الديمقراطي لشمال سوريا بعد توسعها في مناطق الرقة ودير الزور، وهذا ما أدى إلى تخبط في الوسط الكردي والسوري وحتى الدولي مع أن أغلب الدول الغربية ما زالت تستخدم مصطلح Roja-va) للدلالة على هذه المناطق.

32 تضم الإدارة الذاتية كتلًا وأحزاباً غير كردية مثل: الهيئة الوطنية العربية، حزب الاتحاد السرياني، الحزب الآشوري الديمقراطي.

وتتبنى مشروعها. لذلك لا يمكن حصر كل الأحزاب المنضمة إليها هنا.

2.2.1.3 التحالف الوطني الكردي

في ظل وجود التكتلين السابقين، أخذت الأحزاب الخارجة عنهما تبحث عن إطار سياسي خاص بها تجمع فيه قواها وتعمل من خلاله لـتحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. وبعد مشاورات عديدة بين هذه الأحزاب، عُقدَ مؤتمر تأسيسي في شباط 2016، نتج عنه الإعلان عن ميلاد جسم جديد تحت اسم «التحالف الوطني الكردي»، الذي ضم كلاً من:

- حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا- يكيتي.
- الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا البارتي.
- حزب اليسار الديمقراطي الكردي في سوريا.
- حزب الوفاق الكردي.
- حركة الإصلاح الكردي في سوريا. [33]

اختار هذا التحالف أن يكون عبارة عن تجمع سياسي كردي غير منحاز إلى الطرفين الأساسيين، «المجلس الوطني الكردي» و«الإدارة الذاتية» المتمثلة بـ «حزب الاتحاد الديمقراطي». وبالرغم من هذه الأهداف المعلنة إلا أنه لا يزال كثيرون، وخاصة المجلس الوطني، يعتبرون أن التحالف قريب من «الإدارة الذاتية» و«حزب الاتحاد الديمقراطي» على وجه الخصوص، وأنه يعترف بهذه الإدارة ويحاول العمل والتعاون معها من أجل تطويرها. كما أن التحالف يقر بدور «وحدات حماية الشعب» (YPG) في الدفاع عن مناطق «الإدارة الذاتية».

3 الحركات المدنية الكردية في سوريا

وضع الحركات المدنية الكُردية لا يختلف كثيراً عن وضع باقي الحركات المدنية في سوريا من حيث النشأة، لكنها توصف أحياناً بقرب قسم منها من الأحزاب الكردية. ويمكن تقسيم الحركة المدنية الكردية في سوريا الى قسمين:

3.1 منظمات المجتمع المدني

في البداية لابد من الذكر بأن المنظمات المدنية الكردية في سوريا كانت موجودة ولكن بشكل محدود قبل الحراك الشعبي في آذار 2011، وتعمل بشكل سري بسبب ما كان يُمارس ضد الشعب الكُردي من سياسات تُحارب وجوده على أرضه، وتحاول صهره في بوتقة القومية العربية، بالإضافة إلى القمع الذي كان يُمارس بشكل عام تجاه أي حراك مدني في البلاد. فمن وسائل مقاومة تلك السياسات كان تأسيس منظمات وجمعيات تهتم باللغة الكردية وإحيائها وتطويرها، إضافة إلى اهتمامها بتاريخ الكُرد بشكل عام وفي الجغرافيا السورية بشكل خاص، وفضلاً عن الاهتمام بـالفنون والرقص والأزياء الكردية التقليدية. يجدر بالذكر أن بعضاً من هذا الجمعيات والمنظمات كان ذا ارتباط وثيق بالأحزاب السياسية، وتعمل تحت رعايتها في سبيل تطوير الفكر الديمقراطي في المجتمع السوري ككل، لأن ذلك سينعكس إيجاباً على الكُرد وعلى وجودهم وتاريخهم من أجل إيجاد حل عادل للقضية الكردية في سوريا.

بعد آذار 2011 تشكلت أغلب منظمات المجتمع المدني الكردي في المناطق الكردية، وتأسس بعضٌ منها خارج سوريا. مُعظم هذه المنظمات لم تتدخل في الشؤون السياسية بل كان فهمها - ولا يزال فهم أغلبها - مقتصراً على أن المجتمع المدني هو عبارة عن منظمات خيرية إغاثية تعمل في فترات الحروب وتقدم الخدمات والغذاء والدواء والخدمات الطبية مجاناً، ونادراً ما كان هناك منظمات تعمل على تنمية القدرات والخبرات والمهارات، أو منظمات تكون بمثابة عين الشعب على أداء الحكومة أو الإدارة.

33 انشق هذا الحزب عن حركة الإصلاح الكردي.

بعد أن تشكلت الإدارة الذاتية وأخذت تسيطر فعلياً على مناطقها، وجدت منظمات المجتمع المدني أرضية جيدة ومكاناً آمناً للعمل، خاصة إذا لم تتدخل في السياسة، ولم تنتقد سياسات الإدارة الذاتية. فكان وضع المنظمات التي تعمل في هذا الإطار الجغرافي بشكل عام أفضل حالاً من قريناتها في مناطق سيطرة كلٍّ من المعارضة والنظام. حيث حصل تغيّر نوعي وعددي فيما يتعلق بتلك المنظمات. فتضاعف عددها عشرات المرات، وتنوعت وباتت متعددة التوجهات والاهتمامات والاختصاصات، فظهرت منظمات مهتمة بالمرأة وشؤونها وبالأطفال، والأيتام، وبعوائل الشهداء، وضحايا الحرب، كما برزت بعض المنظمات ذات الاهتمام ببناء القدرات والإمكانيات والخبرات، إلا انها كانت تفتقر الى الدعم لأنها محلية ولأنها تعمل ضمن مناطق «الإدارة الذاتية» التي تحاربها تركيا، وبالتالي فهي كانت محرومة من أي شكل من أشكال الدعم من قبل المنظمات الدولية التي اتخذت من تركيا منطلقاً لها للعمل في سوريا. [34]

3.2 المستقلون والنشطاء المدنيون

ظهرَ بين الكُرد شخصيات مستقلة بادرت بدورها للعمل من أجل القضية الكردية، وحاولت الترويج لها في جميع المحافل سواء في فعاليات المنظمات الدولية المهتمة بالشأن السوري العام، أو في غرفة المجتمع المدني التابعة للمبعوث الأممي الخاص بسوريا والتي تتشكل من ممثلين عن منظمات المجتمع المدني السوري، بالإضافة إلى مجموعة من التكنوقراط أغلبهم من الحقوقيين المهتمين بالدستور، حيث نشأت لدى المبعوث الأممي شبه مجموعة خاصة بسلة الدستور. كما تجدر الإشارة إلى وجود عدد من المدنيين المستقلين الكُرد، في غرفة المجتمع المدني وخارجها، المُغيبين تماما عن المشهد العام، وهم ضحايا استقلاليتهم عن الأحزاب وعن الدول الداعمة والمتدخلة في الشأن السوري بشكل عام.

ما يمكن تلخيصه هنا في الحالة الكُردية هو أن المجتمع الكردي لا يزال يسود فيه نمط المجتمع الأهلي بتشكيلاته وقيمه وعموم المجتمع السوري كذلك. فالحراك الذي بدأ عام 2011 كان محاولة تقدم المجتمع المدني فيه ولكن أجهض بقيام النظام والمعارضة معاً بمحاصرته، بالإضافة إلى تدخل دول الجوار وتردد الداعمين. هذا بالإضافة إلى أن وجود واستمرار الصراع الدموي العُنفي، والذي تحول في بعضه إلى صراع بين تشكيلات المجتمع الأهلي المرتبطة بعضها بالنظام وبعضها بالمعارضة، في سعي كل من الطرفين إلى إثبات أنه أكثر جدارة لحماية قيم المجتمع الأهلي، أعاق ومنع تقدم قيم المجتمع المدني.[35] فلا يمكن اعتبار عمل منظمات مدنية تعمل في الإطار الإغاثي أو التوثيقي للانتهاكات بأنه المجتمع المدني بتعريفه الأوسع.

4 مدى فعالية الدعوة على أساس اثني ومدى خدمتها للقضيةَ الكرديةَ

هل يقوم الكُرد بالحشد السياسي لمطالبهم على أساس اثني، وهل يخدم ذلك القضية الكردية؟ هذا الموضوع يثير جدلاً واسعاً بين المهتمين بالشأن السوري بشكل عام، والكردي السوري بشكل خاص. ومن الأهمية بمكان أن تتم دراسة التطور والسياق التاريخي لدور الكُرد على الساحة السورية بعد 2011 وتطور وارتفاع سقف مطالبهم.

4.1 دور الكرد وتطور المطالب

يعتبر الكرد أنّ هناك مناطق خاصة بهم ذات أغلبية كُردية لا تقبل الشك ويطلقون عليها تسمية المناطق الكُردية وهي تمتد من مدينة ديريك في الشرق إلى عفرين في الغرب مروراً بعامودا، درباسية، سَرى كانيى، كانيا غزالا وكوباني وهناك من يطلق عليها اسم إقليم كوردستان سوريا أو روجافاى كوردستان وهي تعني غربي كردستان، وكلها تدل على أنها جزء من كوردستان الكبرى التي تم تقسيمها بعد اتفاقية سايكس بيكو عام 1916 إلى أربعة أجزاء بين إيران والعراق وتركيا وسوريا.

الخريطة التالية تظهر توزع الكُرد في مناطقهم وتُعبر عن رؤية غالبية الكُرد لحدود إقليمهم روجافا -غربي كوردستان أو إقليم كوردستان - سوريا. [36]

34 بعض المنظمات الأجنبية كانت ترسل الدعم المادي واللوجستي للمنظمات السورية التي تعمل في الداخل، إلا أن هذا الدعم في الغالب لم يكن يصل أو كان يصل أحياناً نادرة جداً وبشكل محدود جداً وبطريق غير مباشرة إلى المنظمات الكردية، لأن تركيا كانت ولا تزال تمارس الضغوط على تلك المنظمات الأجنبية، كي تمنعها من التعامل مع المنظمات الكردية بأي شكل من الأشكال، وذلك بسبب وجود هذه الأخيرة ضمن مناطق سلطة "الإدارة الذاتية الديمقراطية"، ما أدى إلى تأثرها وتأثر أدائها لأن الإدارة نفسها لم تكن تدعمها. كما أن هناك حالات تضييق كبيرة في مناطق "الإدارة الذاتية" لبعض المنظمات والمبادرات غير المقرَّبة من "الإدارة الذاتية" ولأي جهة يُعتقد أنها مقربة من أحزاب "المجلس الوطني الكردي".

35 مقابلة عن طريق اتصال هاتفي مع المهندس زهير علي، كاتب وناشط مدني، في 3 شباط 2020.

36 موقع المركز الكردي السويدي للدراسات: https://www.nlk-s.net/

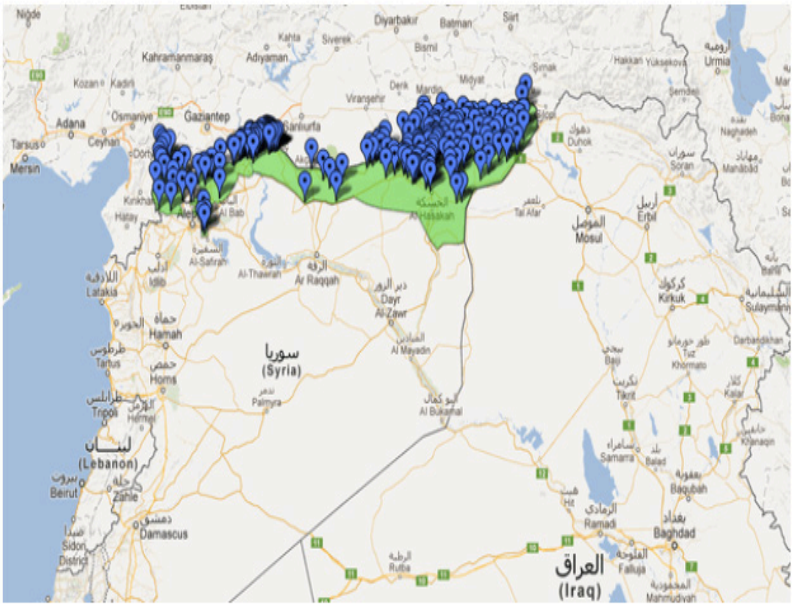

بالرغم من الانتماء القومي الذي لا يمكن إخفاؤه لدى عموم الكُرد في سوريا، إلا أنهم نادوا ولا يزالون يدعون إلى اعتبار قضيتهم قضية وطنية سورية، ويجب حلها ضمن الإطار السوري. وهكذا انخرط الكرد في الحراك من بداياته وخاصة الشباب، وذلك عن طريق التنسيقيات ثم بشكل أكبر عن طريق الأحزاب التي تنبهت إلى موضوع ضرورة تشكيل جسم سياسي واحد يمثلهم جميعاً في جميع المحافل خاصة بعد تشكيل «المجلس الوطني السوري» في 2/10/2011 في إسطنبول. فتشكل أول جسم سياسي كردي يضم عدة أحزاب تحت اسم «المجلس الوطني الكردي» في سوريا، وذلك في 26 تشرين الأول 2011، في مدينة القامشلي، وبعدها شكّل «حزب الاتحاد الديمقراطي» مجلس غرب كردستان في كانون الأول 2011.

بداية كانت المطالب الكردية تقتصر على التغيير الديمقراطي، بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية والاعتراف الدستوري بالحقوق المشروعة للشعب الكردي، لكن بعد تبني النظام السوري الحلَّ الأمني لمواجهة الحراك، اتجهت بعض الشعارات إلى إسقاط النظام، كما حصل في مناطق متفرقة من سوريا ولدى أغلب أطراف المعارضة السورية.

بالتوازي مع مشاركتهم في الحراك، كان الكرد يراقبون جميع مشاريع الإصلاح والتغيير التي كانت تُطرح من أجل إنقاذ سوريا، وبُدِئَ بالعمل على إنجاز بعضها في سبيل دعمها وتطويرها أملاً بأن تلبي مطالب مكونات وأطياف المجتمع السوري كافة وضمنه الكُرد.

ومن أهداف الكُرد، ضمان عدم تكرار السياسات العنصرية تجاههم فيما إذا جاء نظام جديد وحصل التغيير. فبالنسبة إليهم إن ضمان حقوقهم في دستور قوي متين كمواطنين سوريين وكأحد المكونات الأساسية في سوريا، وتصحيح الأوضاع وتعويض المتضررين من جراء السياسات العنصرية السابقة، تعتبر خطوات مهمة وأساسية لبناء الثقة مع الدولة في صورتها الجديدة، وهذا الأمر من شأنه حمايتهم من النزعات الشوفينية والإقصائية. بيد أن الأمور لم تَجرِ كما كان الكُرد يتمنون، فسريعاً ما انكشفت بالنسبة لهم الأقنعة وأظهرت التجربة أن أغلب المشاريع لا تتطرق في مضمونها إلى إيجاد حل شامل للقضية الكردية. بل كان يتم تهميش أغلب وأهم المطالب الكردية، وذلك بحجة أن الأولوية هي إسقاط النظام في دمشق، حتى أن بعضاً من المعارضة كان يرى أنَّ مطالبة الكُرد بضمان حقوقهم كشعب أصيل في سوريا هي دعوة انفصالية أو تقسيمية. حيث تتالت التصريحات التي تنفي الوجود التاريخي للكرد في سوريا وتتهمهم بالانفصالين و"الخونة".[37]

كل النداءات والمبادرات الكُردية لم تجد آذاناً صاغية وذلك لدى كثير من الأطراف السورية بما فيها الحكومة في دمشق، حيث رفضت الأخيرة أي محادثات مباشرة بهذا الخصوص وما كان لجوؤها إلى إصدار المرسوم 49 في نيسان 2011 القاضي بمنح الجنسية السورية لأجانب الحسكة، والمقصود بهم الكُرد إلا وسيلة ومحاولة لكسبهم ولتهدئة الأوضاع في مرحلة كانت حرجة

37 الأمثلة كثيرة على مثل تلك التصريحات من قبل شخصيات في المعارضة السورية مثل ما صدر عن أسعد الزعبي وعطا كامل وأحمد كامل وغيرهم.

جداً بالنسبة للنظام.[38] وهذا ما حصل أيضاً من ناحية تعامل أغلب أطياف المعارضة العربية في سوريا مع الكُرد. فيرى أغلب الكُرد أن هذه المعارضة لم تكن ذات مواقف متقدمة بخصوص القضية الكردية، فهي كانت تقترب من الكُرد فقط في الأوقات التي تكون فيها بحاجة إلى إظهار الصورة الإيجابية عن المعارضة الموحّدة، والفسيفساء السورية أمام الرأي العام العالمي وذلك من خلال بعض المواقف الظاهرية كالتوقيع على بعض الاتفاقيات والأوراق مع بعض الأطر السياسية الكردية لتمرير الوقت وكسب الدعم الدولي لنفسها، مثل ما حدث حين انضم الـ "PYD" إلى «هيئة التنسيق» وحين انضم «المجلس الوطني الكردي» إلى «الائتلاف»، والتوقيع على وثيقة مبادئ معه في العام 2013 حول بعض التفاهمات إلا أنه لم يستطع إدراج الفيدرالية التي طالب بها في الوثيقة كأحد المبادئ المتفق عليها.

أمام هذه المواقف الخجولة والتي لا تنمُّ عن وجود إرادة سورية من النظام أو من المعارضة، باستثناء بعض المواقف المتقدمة لبعض الشخصيات من المعارضة وأخرى من المجتمع المدني السوري، لحل القضية الكردية داخلياً وإعطاء الضمانات الكافية لمستقبلهم ووضعهم في سوريا، ما كان أمام الكرد إلا المطالبة بنظام يمنحهم الأمان وبعض السلطات والموارد الاقتصادية. فضماناً لوحدة البلاد، لكن مع الاحتفاظ بنوع من الخصوصية، ومنعاً لتكرار المظالم التي حصلت عبر تاريخ الدولة السورية على الشعب الكردي، طالب الكرد بجميع تكويناتهم بنظام لامركزي في سوريا. أراد الكُرد تبني مطالب تحميهم من أي ظلم مستقبلي وتحفظ لهم حقوقهم في سوريا، فاتجه «المجلس الوطني الكردي» إلى المطالبة باللامركزية السياسية (الفيدرالية)، وبحق تقرير المصير ضمن وحدة البلاد وطرحت «الإدارة الذاتية» المشروع نفسَه، لكن على أساس نظرية «أخوة الشعوب والأمة الديمقراطية»، فقد طالب الطرفان بالفيدرالية لسوريا لكن لكل طريقته في عرض ذلك.

فكل طرف كردي قام بطريقته بالترويج لمشروعه، كي لا يظهر وكأنه مطلب كردي بحت؛ فـ «المجلس الوطني الكردي» دعا إلى تعاون جميع المكونات في سبيل تبني النظام الفيدرالي، والإدارة الذاتية ومن ورائها «قوات سوريا الديمقراطية»، التي تضم عناصر من مختلف المكونات الموجودة في المنطقة لكن بغالبية كردية، رَوَّجَت لهذا النظام من الحكم بدون طابع كردي وعلى أساس مشاركة الجميع فيه.

4.2 طرْحُ الفيدرالية لمستقبل سوريا

لاقى طرح الفيدرالية عدم قبول وامتعاضاً من قبل أغلب السوريين خاصة من الحكومة والمعارضة. فمصطلح الفيدرالية الذي يعني الاتحاد لا الانفصال غير مألوف بالنسبة لهم، خاصة أن هذا النظام في الإدارة جديد في الشرق الأوسط عموماً. أضف إلى ذلك أنّ هنالك أسباباً أخرى ساهمت بدورها في رفض المشروع، فالنظام في سوريا مثلاً بشكله المركزي جداً يرفض نقل أي سلطة للأطراف. وثَمة جهات ترفض الموضوع لا لأنه فقط طرح من الكرد وإنما لأن لها وجهة نظر موضوعية حول الفيدرالية فهي ترفضه لقناعتها بعدم قدرة المناطق السورية على إدارة ذاتها محلياً بعيداً عن وصاية المركز، كما أن المناطق السورية الأخرى لم تُطالب بهذا النظام. هذا بالإضافة إلى خوفها من أن يصبح هذا النظام أداة لتكريس ما تسميه بالتغيرات الديموغرافية والعزل الطائفي، التي تمت في فترة الحرب وأن يكون وسيلة لتمكين أُمراء الحرب والشعوبيين من المناطق التي يسيطرون عليها. بيد أن هذه الحجة الأخيرة غير موضوعية وذلك لأن النظام الفيدرالي لا يعني التقسيم وانقطاع التواصل بين المناطق السورية، ولم يطرحه الكُرد لتثبيت واقع اليوم، بل لأنهم كما غيرهم ذهبوا إلى المطالبة بتقسيم إداري جديد لكل سوريا.[39] تجدر الإشارة هنا إلى أن فئة قليلة ترفض الفيدرالية بسبب بعض التخوفات من إعادة إحياء التقسيم الذي كان موجوداً أيام الانتداب الفرنسي.

بالرغم من وجود كل هذه الأسباب غير المعلنة بشكل رسمي من قبل أغلب أطراف المعارضة وذلك غالباً لأنها تُعتبر أسباباً موضوعية قابلة للنقاش والدحض، اختارت الغالبية السورية وخاصة من جانب المعارضة رفض الفيدرالية والسبب في الغالب، برأي قسم كبير من الكُرد، هو أن الفيدرالية تمثل طرحاً كردياً. حتى أن بعض الأطراف في المعارضة غالت في الرفض وذلك من خلال الترويج لمقولة بأن الفيدرالية هي بداية لتقسيم البلاد وإلا فلماذا يطالب بها الكرد وحدهم؟[40] من جانب آخر لا بد من الإشارة إلى أنه رغم هذا الاعتراض الكبير، إلا أنه كانت هناك بين الحين والآخر بعض ورشات العمل التي كانت تنظم من قبل بعض الأطراف في المعارضة، فقط لمحاولة تسليط الضوء قليلاً على هذا النظام ضمن إطار ورشات عن اللامركزية وخاصة

38 المرسوم منشور على موقع مجلس الشعب السوري: http://parliament.gov.sy/arabic/index.

39 هناك بعض الأحزاب والكتل والشخصيات غير الكردية تطالب بالنظام الفيدرالي لسوريا وبإعادة التقسيم الإداري في البلاد كتلك المنضمة إلى "الإدارة الذاتية" وإلى "مجلس سوريا الديمقراطية" إضافة إلى بعض الشخصيات المستقلة التي قدمت دراسات حول هذا الموضوع إلى مكتب المبعوث الدولي الخاص بسوريا "دي ميستورا" مثل السياسيين "جمال قارصلي" و"طلال جاسم".

40 لعبت تركيا دوراً كبيراً في الترويج لهذا الأمر لإظهار الكرد كانفصاليين، وهذا ظاهر في تكرار مصطلحات مثل (الانفصاليين) عند الإشارة إلى الكرد من قبل الجهات والأشخاص المدعومين من تركيا.

اللامركزية الإدارية التي تدعو لها غالبية المعارضة.

4.3 رؤية الأطراف الكردية لمستقبل سوريا

كُردياً هناك طرفان أساسيان، طرحا الفيدرالية كنظام لإدارة الدولة السورية، هما «المجلس الوطني الكردي» و»حزب الاتحاد الديمقراطي» من خلال «الإدارة الذاتية» و»مجلس سوريا الديمقراطية».

4.3.1 رؤية «المجلس الوطني الكردي»

منذ تشكيله اعتبر «المجلس الوطني الكردي» نفسه جزءاً من الثورة والمعارضة السورية بشكل عام. وقد كان المجلس فعالاً، حيث قام بعدة نشاطات من خلال مجالسه المحلية في الداخل والخارج. ثم انضم إلى «ائتلاف قوى الثورة والمعارضة السورية»، ووقّع على وثيقة بينه وبين «الائتلاف»، مطالباً إياه من خلالها باللامركزية السياسية، إلا أن الأخير لم يقبل بها، فما كان من «المجلس الوطني الكردي» إلا أن سجل تحفظاً بذلك. ومنذ تشكيل وفد المعارضة لمحادثات جنيف ورغم حضور عضوين من المجلس الوطني الكردي في الوفد، إلا أنه لم ينجح في طرح مطالبه على الطاولة، أو إدراج القضية الكردية على جدول أعمال أي جولة من الجولات الثماني لمحادثات جنيف.

لم يستطع المجلس الوطني الكردي أن يحصل على أي اتفاق مع المعارضة على أن تكون سوريا دولة فيدرالية، وبالتالي اقتصرت طروحاته على الناحية الإعلامية فَحَسْبُ، في حين وجدت بعض المطالب موافقةً من قبل المعارضة، ومنها ما يخص إعادة الجنسية السورية لمن جُرّد منها بعد الإحصاء الاستثنائي 1962، وتعويض المتضررين من السياسات العنصرية للنظام منذ تسلم «حزب البعث» للسلطة، وكذلك تسجيل مكتومي القيد ومطالب خاصة باللغة والثقافة الكرديتين. فيما عدا ذلك لم يطرح «المجلس الوطني الكردي» مشروعه بشكل واضح ومكتوب، مبيناً رؤيته في توزيع السلطات وتقسيم الولايات أو المقاطعات أو الأقاليم والنظام القضائي المُقترح تبنيه واعتماده، واختصاصات كل من الأقاليم والمركز وغيرها من الأمور الأساسية التي تحدد ماهية الدولة الفيدرالية وشكلها ومؤسساتها.

يمكن اختصار رؤية «المجلس الوطني الكردي» بالعبارة التالية: سورية دولة متعددة القوميات والأديان، دولة لامركزية فيدرالية، دولة تضمن الاعتراف الدستوري بالحقوق المشروعة للشعب الكردي بما يتوافق مع العهود والمواثيق الدولية ضمن وحدة البلاد.

4.3.2 رؤية «حزب الاتحاد الديمقراطي»

يعدُّ «حزب الاتحاد الديمقراطي» (PYD) العمود الأساس في مشروع الإدارة الذاتية. ومن فكر هذا الحزب أنّ القومية عمقت الأزمة في سوريا، وأن الأخوة العربية الكردية هي الأرضية المناسبة للحل. فانطلق الحزب من فكرة «نبذ القومية ودمقرطة سوريا بتشكيل أمة ديمقراطية» تدير نفسها بنفسها، وتم إطلاق المشروع في مناطق «الإدارة الذاتية» على أمل أن تنتقل منها إلى باقي أجزاء سوريا.

طرحَ هذا الحزب مشروعه الخاص بـ «الإدارة الذاتية الديمقراطية» بشكل واسع في أواخر 2013، حيث شكّلَ المجلس العام التأسيسي للإدارة المرحلية وتقسيم مناطق روجافا إلى كانتونات/ مقاطعات ثلاث، الجزيرة وكوباني وعفرين، وفي أواخر 2014 بدأ بتشكيل المجالس التنفيذية في كل مقاطعة حيث أُنشِئَ مجلس قضائي لكل مقاطعة ومجلس تشريعي يتبع له مجلس تنفيذي، يتكون بدوره من هيئات متعددة تقدم الخدمات للمواطنين. كما قام بانتخاب مجلس تشريعي لكل مقاطعة. وفي كل مقاطعة بلديات الشعب وفي مستوى آخر تشكلت «كومونات» على مستوى القرى والأحياء وتقوم بالتعاون مع بلديات الشعب في إدارة الأمور اليومية للمواطنين.

في البداية أسَّسَ الحزب «وحدات حماية الشعب» (YPG) و«وحدات حماية المرأة» (YPJ)، التي كانت مهمتها الأساسية الدفاع عن روجافا، كما شكل قوات شرطة وقوات الأمن الداخلي المعروفة بـ «الأسايش».

بعدها قام «حزب الاتحاد الديمقراطي» في أكتوبر 2015 مع بعض الأطر والمكونات الأخرى في المنطقة بتشكيل «قوات سوريا الديمقراطية» المعروفة اختصاراً بـ «قسد»، وهو تحالف متعدد الأعراق والأديان يغلب عليه الطابع الكردي بناءً على وجود نسبة 60% من عناصر «وحدات حماية الشعب» و«وحدات حماية المرأة» ضمن صفوفه، لكنها تحتوي بنفس الوقت على مجموعات غير كردية كالعربية والآشورية/السريانية وغيرها. فأعلنت «قوات سوريا الديمقراطية» بأن مهمتها هي النضال من أجل إنشاء سوريا علمانية، ديمقراطية، وفيدرالية، على غرار ثورة روجافا في شمال سوريا.

بعدها ولتضمين فعاليات ومكونات أخرى إلى مشروعه وليكون أكثر قبولاً من قِبَلْ السوريين وذلك بنزع الصبغة القومية التي يُريد بعضٌ من غير الكرد إلصاقها بمشروعه، شكَّل هذا حزب الاتحاد الديمقراطي الـ (PYD) بتاريخ 9 كانون الثاني 2015 «مجلس سوريا الديمقراطية» (مَسَد)، الذي ضم عدة قوى عربية وآشورية سريانية وغيرها والذي أعلن عن فيدرالية شمال سوريا - روجافا. ومن الجدير بالذكر أن «مجلس سوريا الديمقراطية» هو المرجعية والمظلة السياسية لـ «الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا» و«قوات سوريا الديمقراطية» وهي المخولّة في إجراء أية عملية تفاوضية، معتبراً خيار الحل السياسي عبر المفاوضات هو السبيل الوحيد لإنقاذ البلاد.[41] حيث طرح في العام 2016 النظام الفيدرالي لسوريا الذي يتكون من إدارات ذاتية ضمن المقاطعات. وينص دستور الفيدرالية الديمقراطية لشمالي سوريا الذي تم تحديثه في ديسمبر 2016 على تسمية «قوات سوريا الديمقراطية» بقوة دفاعها الرسمية.

بعد كثير من المحاولات الفاشلة لضم حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) إلى أحد أطراف محادثات جنيف، ما كان أمام «الإدارة الذاتية» إلا أن تعلن مع أغلب المكونات التي تسكن في تلك المناطق وذلك في آذار 2017 عن الفيدرالية الديمقراطية لشمالي شرقي سوريا، وتعمدت وقتها إزالة كلمة روجآفا من الاسم كي لا تكون هناك أي دلالة على أن المشروع هو قومي كردي، وبما ينطبق مع رؤية أصحاب المشروع وتُطَمْئِن باقي المكونات، ولكي ترد أيضاً على من يعتبرون أنَّ مشروعها كردي انفصالي. كان يعتبر ذلك الإعلان بمثابة رسالة الى المجتمعين في جنيف وقتها بأنه ما من حل دون الكرد، خاصة أنّ «قوات سوريا الديمقراطية» كانت تسيطر حينها على أكثر من 30% من سوريا، هذه الفيدرالية شملت ثلاثَ مناطق، هي الجزيرة وكوباني وعفرين.

أمّا عفرين فقد خرجت منذ آذار 2018 من سيطرة الإدارة الذاتية، بعد احتلالها من قبل تركيا مع بعض الفصائل العسكرية المدعومة تركياً، مثل «جيش الإسلام» الذي وصل إلى عفرين بعد أن تم إخراجه من غوطة دمشق جنوباً، وهذا يدل على انعدام أيِّ صلة له بالمنطقة. وقد أدت ممارساتهم وانتهاكاتهم التي وثقتها عدة منظمات حقوقية إلى تعميق الشرخ الكردي العربي. وتبع ذلك خروج (رأس العين) و(تل أبيض) أيضاً من تحت سيطرة «الإدارة الذاتية» و«قوات سوريا الديمقراطية» بعد الهجوم التركي العسكري المترافق بهجوم من الفصائل المدعومة تركياً، وذلك في أكتوبر 2019. وقد رافق هذا الهجوم الذي انتهى باحتلال رأس العين وتل أبيض، انتهاكاتٌ مروّعةٌ لحقوق الإنسان وجرائم اغتيالات علنية لقيادات كردية، مثل السيدة «هفرين خلف»[42]، إضافة إلى نزوح عدد كبير من سكان هذه المناطق إلى مناطق أخرى مثل القامشلي ودير الزور وباقي المناطق القريبة، حتى أن منهم من وصل إلى إقليم كوردستان - العراق، ومرة أخرى تسببت هذه الجرائم إلى حدٍّ بعيد، بتعميق الهوة والشرخ بين الكُرد والعرب.

بالرغم من أن «الإدارة الذاتية» تطرح النظام الفيدرالي بصفته شكلاً لحكم لسوريا كلِّها، ولا يتعلق الموضوع بحقوق قومية للكرد في سوريا إلا أنه بالنظر في مجريات الأمور ومواقف الأطراف السورية بشكل عام، فإنه من الصعب أن يكتب لهذا المشروع النجاح إذا لم ينادِ به بقية السوريين، وإذا لم يقتنعوا به كنظامِ حُكْمٍ، وهذا لا يبدو متوفراً الآن، وليس هنالك أملٌ في توفره على المدى القريب، حيث تُمثل الإدارة الذاتية القائمة اليوم جزئية لشكل الحكم في سوريا. هذه الجزئية لا يمكن أن يُكتب لها وحدَها النجاح، فهي لا يمكن أن تحيا دون هيكلة الدولة السورية كلها بمؤسساتها وبآلياتها، وهي نموذج فيه تطرف أكثر من التجربة الشيوعية لبناء الدولة والمجتمعات.[43]

4.4 أوجه القصور في مشاريع وبرامج الكُرد

قد لا يكون أساس طرح الفيدرالية من قبل الطرفين اثنياً، ولكن طريقة الطرح والتحضير وغياب العمل الاختصاصي، كلها عوامل أدت إلى عدم رواج المشروع وسببت سوءَ أو عدم فهم له لدى نسبة كبيرة جداً من السوريين.

فـ «الإدارة الذاتية» تطرح مشروعها على كامل الجغرافيا السورية، وتروج لنظرية أخوّة الشعوب والأمة الديمقراطية التي لا تعترف بالقوميات. فهي في كل تكويناتها تُشارك معها باقي مكونات المنطقة وحتى أحياناً يتم ذلك على حساب المكون الرئيس المتمثل في الكرد[44]، لكنها وبالرغم من كل ذلك لم تستطع إقناع كل السوريين بأن مشروعهم سوري وطني بحت وذلك للارتباط

41 للمزيد من المعلومات عن "مجلس سوريا الديمقراطية"، راجع الموقع الرسمي للمجلس: https://m-syria-d.com//

42 هفرين خلف، سياسية كردية شغلت موقع الأمين العام لحزب سوريا المستقبل، منذ 2018 حتى اغتيالها من قبل الفصائل المسلحة في 12 تشرين الأول 2019.

43 زهير علي، وردَ سابقاً.

44 هذا ما حصل في عفرين عندما تم الإعلان عن إقليم عفرين ضمن مشروع الفيدرالية، فقد شارك عدد كبير من المكونات الأخرى من غير الكرد، في العملية وتم ضمّهم إلى الإدارة في حين تم تهميش الكرد ممن ليسوا بمؤيدين لـ "الإدارة الذاتية" أو ممن ينتقدون أو يعادون سياسات (PYD).

الوثيق لـ «حزب الاتحاد الديمقراطي» صاحب مشروع «الإدارة الذاتية» بـ «حزب العمال الكردستاني» (PKK).

أما فيما يخص «المجلس الوطني الكردي» فهو لم يطرح الفيدرالية على أساس قومي، بل طرحها على أساس جغرافي، لكنه لم يستطع هو الآخر إقناع السورين بأن المشروع والطرح الفيدرالي هو مشروع سوري وطني يُعتَبَر الأفضل لشكل الحكم في سوريا المستقبل وليس نسخة من الفيدرالية القائمة في إقليم كوردستان العراق، خاصة أن «المجلس الوطني الكردي» لديه أيضاً ارتباط أو نوع من المرجعية في إقليم كردستان - العراق.

ما يمكن قوله هنا هو أن هناك نوع من الغموض والضبابية يعتلي كلا المشروعين في طريقة الطرح والترويج للفيدرالية. كما أن غياب المشروع الواضح المعالم على مستوى سوريا أدى إلى خلق كثيرٍ من إشارات الاستفهام حول المشروعين.

ويمكن تلخيص أوجه القصور بما يلي:

- عدم الترويج لها بالطرق المثلى ما شكل أحد أسباب وجود التخوف من التقسيم لدى أغلب الأطراف السورية.
- عدم وجود دعم دولي وتبني للموقف الكُردي وما تم طرحه من مشاريع.
- التوجهات التي يمكن توصيفها بالشوفينية والعنصرية والتصريحات اللامسؤولة لبعض جهات المعارضة السورية.
- قرب حزب «PYD» من «حزب العمال الكردستاني» المُدْرَج اسمه في قائمة الإرهاب والمُحارب من قبل تركيا.
- الاتفاق الضمني والصريح أحياناً بين الدول الأربع إيران وتركيا والعراق وسوريا، على الوقوف بالضد من أي توجه كُردي نحو أي شكل من أشكال الحكم الذاتي أو غيره كما حصل في كردستان - العراق، تحسباً من أن يؤدي يوماً إلى الاستقلال.
- قلة خبرة وإدراك لدى غالبية الطبقة السياسية الكردية والنخبة بشكل عام لأساليب العمل السياسي والاعتماد في الغالب على الأخلاقيات والمبادئ الإنسانية العامة وذلك استناداً على مبدأ مشروعية مطالبهم.
- غياب الحوار الكردي العربي الجاد والهادف بشكل عام، وخاصة حول شكل الحكم الأفضل للبلاد، ما أدى إلى خلق عقلية التخطيط بمعزل عن الآخر، بدل الوصول إلى توافقات.

5 التمثيل السياسي للقوى الكردية الرئيسة في عملية السلام السورية

منذ أن بدأ الحديث عن حل سياسي للوضع السوري وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي 2254، وبعد تشكيل هيئة التفاوض من قبل المعارضة السورية ظل السؤال الأهم بالنسبة إلى الكُرد هو: هل هناك تمثيل حقيقي للكرد في هذه المحادثات؟

بالإجابة عن هذا السؤال يمكن القول إنه تمثيل كردي خجول لا يرتقي إلى مستوى التمثيل الحقيقي الفاعل والعادل ضمن هيئة التفاوض التي تضم عدة أطراف من المعارضة، كل منها مرتبط بقوة إقليمية معينة وهذا ما يُفسّر وجود منصات سورية عديدة. أمّا في الجانب الكردي فلا توجد منصة كردية مشتركة تمثل جميع الكرد، وهذا يرمي اليوم بآثاره السلبية على تمثيلهم وعلى مطالبهم وقضيتهم بشكل عام.

5.1 التمثيل السياسي للكرد

يمكن القول إنّ تمثيل الكرد في عملية السلام السورية بشكل عام والتي تهدف إلى إيجاد حل سلمي في سوريا، ينضوي بشكل رئيس تحت أربع مجموعات:

5.1.1 «المجلس الوطني الكردي»

المجلس الوطني الكردي، له حضور ضعيف في يخص تمثيل الشعب الكردي في سوريا، ضمن المعارضة أو في المحافل والمنصات والمؤتمرات الدولية. فهو مُمثل في المعارضة بصفته أحدَ مكونات «الائتلاف الوطني لقوى الثورة المعارضة السورية». كما أن له تمثيل ضعيف أيضاً في «هيئة التفاوض» للمعارضة التي تضم أغلب أطياف المعارضة خاصة العربية منها، والتي حاول كل طرف فيها زيادة عدد ممثليه في هذا الجسم السياسي، لكن يبدو أن الكرد هم الطرف الأضعف فيه، حيث يقتصر حضورهم على ممثلَين اثنين فقط.

5.1.2 «الإدارة الذاتية»

الإدارة الذاتية وأحزابها مبعدة كلياً عن مساعي العملية السياسية في جنيف، بما في ذلك غرفة المجتمع المدني أو الأمنية والعسكرية في آستانة، مع أنها كانت تسيطر أمنياً حتى قبيل 2018 على 30 بالمئة من مساحة سوريا. فالدولة التركية تقف بكل قوتها لمنع وجود ممثلين عن «الإدارة الذاتية» في أي مؤتمر أو محفل دولي أو سوري يسعى في طريق إيجاد حلّ للمسألة السورية. فهي تعتبر أنَّ هذه الإدارة مكونة فقط من «حزب الاتحاد الديمقراطي» الذي تراه فرعاً تابعاً لـ «حزب العمال الكردستاني»، وهذا الأخير مصنف كمنظمة إرهابية لدى تركيا.

5.1.3 المستقلّون الكرد والمجتمع المدني

هذه المجموعة مهمشة وغير منظمة ضمن إطار تنظيمي محدد وشامل، وتشمل المستقلين الكرد والمجتمع المدني. فمع أن الكرد لديهم الكثير من الخبرات والطاقات إلا أن من يُفسَح لهم المجال للحضور والمشاركة في المحافل الدولية عددهم قليل جداً، وليسوا بشكل عام من الشخصيات الكردية المستقلة البارزة التي يعوّل الشعب الكردي على بعضٍ منها في موضوع التمثيل الـمُرضي والفعّال.

5.1.4 تمثيل الشعب الكردي لدى الحكومة السورية

فيما يخص التمثيل الكردي لدى النظام السوري القائم، تجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الشخصيات الكردية التي تناصر النظام الذي أجازَ لها ببعض التحرك المحدود بهدف الترويج لفكرة أنه لا يقصي أحداً من المكونات السورية. كما أنه حرص على إضافة أسماء شخصيات كردية إلى اللجنة الدستورية، لكن يبدو أن هذه الأسماء ليست لها مصداقية أو حضور فاعل في الشارع الكردي.

5.2 تأثيرات ضعف التمثيل السياسي للكرد

إبعادُ قِسمٍ من الكرد عن عملية التمثيل السياسي لهذا الشعب، وتهميشُ قسمٍ آخرَ منهم، إضافةً إلى ضعف تمثيل القسم الثالث، تسبب بتأثيرات كبيرة فيما يخص حضورهم السياسي، سيما فيما يتعلق بتركيبة وتكوين اللجنة الدستورية التي تشكلت أواخر أيلول 2019. فلم تتم الموافقة على ضم ممثلين عن الإدارة الذاتية إليها بأي شكل من الأشكال وكان هناك تمثيل خارج التوقعات فيما يخصّ ممثلي المجتمع المدني من الكُرد من ناحية العدد القليل جداً والخبرات أما فيما يخص المجلس الوطني الكردي فهو مُمثَّل بعضوين فقط من أصل خمسين عضواً ضمن قائمة المعارضة، في اللجنة الدستورية.

هذا التمثيل الضعيف أثار ردود أفعال سلبية جداً من قبل الشعب الكردي في سوريا تجاه اللجنة الدستورية والعملية السياسية في سوريا برمتها. حيث لم يعد هذا الشعب يثق بهذه العملية بشكل عام التي فقدت مصداقيتها بالنسبة إلى الكُرد. والجدير بالذكر هنا أنّ منظمات المجتمع المدني الكردية أبدت اعتراضها على تشكيل هذه اللجنة بهذه الطريقة واعترضت على التمثيل الضعيف للكرد في قائمة المجتمع المدني، كما أن أنصار «المجلس الوطني الكردي» أيضا اعترضوا على تمثيلهم الضعيف ضمن قائمة المعارضة فهو لا يتناسب مع نسبة الكرد في سوريا باعتبارهم ثاني أكبر مجموعة اثنية بعد العرب، والتي تقدَّر وفق ما يتداوله الكُرد بأكثر من 15%.

ما تجدر الإشارة إليه هو أن بعضاً من الكُرد يرى بأن موضوع التمثيل الكردي ليس مهماً بقدر أهمية مطالب القضية الكردية التي شُرحت أسباب وجودها في هذه الدراسة. فبالنسبة إليهم، ما فائدة وجود بعض الكُرد في جنيف في ظل عدم طرح مطالبهم على طاولة المحادثات؟ خاصة أن الأمر مرفوض حالياً من قبل كلٍّ من المعارضة والنظام.

من جهة أخرى تعتقد غالبيةُ الكُرد ونتيجة الممارسات والتصريحات المختلفة تجاههم، بانعدام الفرق بين موقف النظام وموقف

المعارضة بغالبيتها، من القضية الكُردية في سوريا. فكلا الطرفين يتهربان من طرح المطالب الكردية على أي طاولة حوار أو تفاوض، بل أكثر من ذلك، يتسابق الطرفان أحياناً بالتصريحات والممارسات التي تهدف إلى إلغاء الوجود الكردي في سوريا، استناداً إلى معطيات زائفة نابعة من العقلية الإقصائية التي يمتلكانها إزاء الشعب الكردي وحقوقه.

كما أن زيادة نفوذ سيطرة الحكومة التركية على الممثلين الرسميين للمعارضة السورية ووجود معظم قياداتها في تركيا، كان له الأثر الكبير في عرقلة أي محاولة للوصول إلى توافق بين السوريين من الكرد وغير الكرد حول نظام الحكم. فقد حرصت تركيا على أن تكون قيادات المعارضة حصراً من الشخصيات التي تقدم لها الولاء الكامل، خاصة أن بعضهم من حملة الجنسية التركية وممن يعتبر نفسه تركياً بالدرجة الأولى.[45]

هذا الواقع له أثر كبير على القضية الكُردية باعتبارها قضية شعب وعلى العملية السياسية برمتها ومستقبل سوريا بشكل عام كبلد تعددي. فمن بَدَهِيَّة أن سوريا بلد تعددي وأنه لا يمكن نكران ذلك، يشعر المواطن الكُردي وبمسؤولية أن عليه واجبَ المشاركة في الحياة العامة والمساهمة في إرساء قواعد العيش المشترك، بعيداً عن العنصرية والاستبداد والإقصاء. فالكرد أولاً وأخيراً هم مواطنون سوريون، وبهذا التهميش والإقصاء لن يشعروا بالثقة تجاه الدولة وباقي مكونات المجتمع السوري، وهذا سينعكس سلباً على الاستقرار في البلد بشكل عام. فلا يمكن للشعب الكُردي أن يقبل في سوريا المستقبل بأنْ يتم إقصاؤه مجدداً، خاصة بعد كل التضحيات التي قدمها في كثير من فترات الصراع في سوريا سواء أكان ضد الاستبداد والسياسيات العنصرية أم ضد الإرهاب.

6 النقاش والتوصيات

إذا أُعيدَ النظر في التاريخ الحديث فسنجد أن هناك حالة من عدم الاستقرار في دول المنطقة سواء كان في العراق أم أيران أم تركيا أم سوريا، وذلك بسبب الصراع السياسي ما بين هذه الدول والصراع الداخلي، الاثني والطائفي، داخل كل دولة بالإضافة إلى الدكتاتورية والاستبداد وبعض السياسات العنصرية والإقصائية التي تمارسها حكومات هذه الدول تجاه شعوبها ومكونات مجتمعاتها. جميع هذه الدول هي دول تتميز بتنوع مكوناتها، لكن كل القوى الحاكمة فيها لم تتوفر لديها إرادة الاعتراف بهذه التعددية عن قناعة حقيقية ولم تتبنَ أو تمارس ما يساهم في حماية هذا التنوع، ولم تنظر إليه على أنه عامل قوة لا ضعف، فحاولت عبر السياسات العنصرية إلغاء هذا التنوع عن طريق القومية تارة، وعن طريق الدين في أماكن أخرى. فبدلاً من أن تعمل هذه السلطات على إرساء قواعد التماسك الوطني رجحت كفة الشرخ المجتمعي وإنهاء الثقة بين مكونات المجتمع، عبر خلط الأوراق وبث الفتن بين القوميات والأديان والمذاهب، وذلك لكي تجد مبرراً للتدخل والقمع وبالتالي تبقى في السلطة. كما أن بعض الأيادي الخارجية لم توفر جهداً في سبيل دعم هذا التوجه.

ما يتوجب فعله اليوم وأمام هذا الواقع في سوريا، هو البحث عن قواسم مشتركة بين السوريين والبحث عما يجمع المكونات لا عمّا يكون السبب في تفككها. يجب بناء الثقة وبناء التماسك المجتمعي داخل إطار جامع وهو الدولة الوطنية، دون أيديولوجيات قومية أو فردية أو دينية أو مذهبية.

فمع تخبط الحركة الكردية في سوريا وعدم وجود مشروع واضح المعالم وقابل للتطبيق, ومع إشكالية التمثيل القائمة حتى ضمن الوسط الكردي نفسه, بالإضافة إلى رفض كلٍّ من المعارضة والنظام معظم ما يتم طرحه من قبل الأطراف الكردية خاصة فيما يتعلق بـشكل الدولة، ومع عداء بعض الدول للحقوق الكردية وغض نظر بعض الدول عنها، بالإضافة إلى إهمال طرح الملف الكردي من قبل أي جهة دولية للنقاش، فقد بات لزاماً محاولة البحث عن سبل أخرى يمكن من خلالها ضمان حقوق الأفراد والمكونات في سوريا المستقبل، مع الاحتفاظ بالخصوصيات وضمان عدم خلق ديكتاتوريات محلية أو مركزية, أو أغلبيات برلمانية مستقبلية تتحكم بكل مفاصل الحكم وتلغي الآخر بحجة الأغلبية وممارسة الديمقراطية.

من هذه السُبلِ والطرقِ، اللجوءُ إلى التوافق بين الأطراف السورية كافةً على مجموعة مبادئ فوق دستورية، تتجلى في شكل اتفاق سياسي عام يضمن حقوق الجميع ويبدد تخوفات كافة الأطراف، وتكون أساساً ومنطلقاً لصياغة الدستور السوري المُرتقب. ومن هذه المبادئ مثلاً: وحدة البلاد, لامركزية الدولة, شكل الدولة ونوع الحكم, فصل الدين عن الدولة, فصل السلطات, استقلالية القضاء, الكوتا النسائية و الحقوق الأساسية للمكونات والأقليات.

ولكي يتم التوافق على ومن ثم تطبيق هذه المبادئ والنصوص، والتي بدونها لا نعتقد أنه يمكن الوصول إلى حلول عامة شاملة في سوريا، يجب البدء بحوار جدّيّ وجديد مبني على أساس أن كل السوريين تهمهم المصلحة السورية الجامعة، وأن الوطنية

45 تصريحات خالد الخوجة رئيس "ائتلاف قوى الثورة والمعارضة في سوريا"، على قناة سكاي نيوز عربية، والتي يقول فيها "أنا تركي في الأصل، وفي سوريا نحن أتراك ومن أتراك سوريا". نص المقابلة منشور على موقع هانزا نيوز: https://hanza.news/

التي ليست حكراً على حاملي هوية معينة. حوار سوري هدفه بناء الثقة أولاً وإرساء قواعد العيش المشترك ثانياً، وذلك لقطع الطريق أمام التدخلات الخارجية وخصوصاً الإقليمية منها. حوار بين الجميع ومع الجميع، فلا مستقبل لأي عملية سياسية ما لم يكن الجميع حاضراً، وما لم تكن مطالب وتخوفات الجميع مطروحة للنقاش. حوار على طاولة تجمع كل المكونات بلا استثناء، بناءً على عقلية جديدة قائمة على التسامح مع الأخذ بعين الاعتبار تعويض كل المتضررين والمظلومين من تبعات السياسات الخاطئة. حوار نحو التفكير بجدية بما يجمع المكونات ويضمن مستقبل الأجيال السورية القادمة. حوار على أساس الاعتراف بالآخر واحترام الخصوصية وصون التنوع الاثني واللغوي والثقافي والديني، الذي بدوره سيساعد في بناء النسيج المجتمعي الوطني في سوريا.

7 المراجع

- بشار، عبد الحكيم. سوريا.. إلى أين؟. ط1، مطبعة الثقافة، أربيل/ هولير، 2017.
- ب. ليرخ. دراسات حول الأكراد وأسلافهم الخالديين الشماليين. ترجمة: د. عبدي حاجي، الطبعة العربية الأولى 1994.
- بيشكجي، إسماعيل. كردستان مستعمرة دولية. ترجمة: زهير عبد الملك، السويد 1988.
- داوود، عبد الصمد. الحزام العربي في الجزيرة- سوريا. ط 2015.
- زكي، محمد أمين. تاريخ الدول والإمارات الكردية. ترجمة: محمد على عوني، مطابع زين الدين، لبنان، 1945.
- زكي، محمد أمين. خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من أقدم العصور التاريخية حتى الآن . ترجمة: محمد على عوني، مطابع زين الدين، لبنان، 1936.
- عمر، إدريس. سوريا من الاضطهاد السياسي إلى الكارثة الإنسانية. المكتب العربي للمعارف. القاهرة. ط1، 2016.
- ف. ف. مينورسكي. الأكراد- ملاحظات وانطباعات- الأكراد أحفاد الميديين. ترجمة: معروف خزندار، رابطة كاوا للثقافة الكردية، بيروت، 1987.
- الهامس، جريس. جذور القضية الكردية في سوريا. موقع الحوار المتمدن، العدد: 448. 29/5/2004.
- هلال، محمد طلب. دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية والاجتماعية والسياسية. الحسكة، 1963.
- اليوسف، عبد الباقي صالح. الانفجار السوري- الهوية، الانتماء، الكُرد، الدولة الوطنية والتسوية التاريخية. مركز آشتي - دار الزمان. ط1، 2017.

- المقالات:
- رسول، عمر. الوجود الكردي في سوريا بين حقائق التاريخ وزيف الأيديولوجيا. 2016. مقال بحثي منشور على موقع مدارات الكُرد: مدارات كرد. https://www.medaratkurd.com/2016/09/
- سيدا، عبد الباسط، كردستان سورية أم مناطق كردية في سوريا، بحث منشور على موقع المركز الكردي السويدي،21 نيسان 2017. https://www.nlk-s.net
- منظمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. سوريا: عشرة حقائق حول إحصاء الحسكة الاستثنائي في العام 1962. دراسة. 4 تشرين الأول 2019. https://stj-sy.org/ar/

- المواقع الإلكترونية:
- حزب الاتحاد الديمقراطي، الموقع الرسمي: http://www.pydrojava.net
- مجلس سوريا الديمقراطية، الموقع الرسمي: https://m-syria-d.com
- المجلس الوطني الكردي، الموقع الرسمي: https://www.enks-r.net
- مجلس الشعب السوري، الموقع الرسمي: http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.
هيومن رايتس ووتش، الموقع الرسمي : https://www.hrw.org/ar

- المقابلات :
- مقابلة عبر الهاتف مع السيد عبدالرحمن شيخي، عضو الهيئة الاستشارية في الحزب الديموقراطي الكوردستاني- سوريا PDK-S، بتاريخ 19 أيار2020.
- مقابلة مع السيد موسى أوسكه، سياسي كردي سوري سابق، عاصر كل ما تمّ سرده من أحداث في ما يتعلق بالحركة السياسية الكردية في سوريا، في أربيل 10 بتاريخ تشرين الثاني .2017
- مقابلة عبر الهاتف مع السيد خالد جميل محمد، العضو المستقل السابق في المجلس الوطني الكردي منذ التأسيس إلى كانون الثاني 2013 ونائب رئيس المجلس الوطني الكردي سابقاً، بتاريخ 23 أيار 2020.
- مقابلة عن طريق اتصال هاتفي مع المهندس زهير علي، كاتب وناشط مدني، في 3 شباط 2020.

THE LONDON SCHOOL OF ECONOMICS AND POLITICAL SCIENCE

Legitimacy and Citizenship in the Arab World
The London School of Economics
and Political Science
Houghton Street, London
WC2A 2AE

Contact:
Dr Rim Turkmani,
Principal Investigator
Tel: +44(0)20 7955 6419
Email: info@syrianconstitution.org

Conflict Research Programme
The London School of Economics
and Political Science
Houghton Street, London
WC2A 2AE

Contact:
Tel: +44 (0)20 7849 4631
Email: intdev.crp@lse.ac.uk